الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الخميس
29 جمادى الآخر 1437
07 أبريل 2016
العدد 820

الغانم يتوجه إلى القاهرة للمشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي

يتوجه وفد الشعبة البرلمانية برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إلى العاصمة المصرية القاهرة للمشاركة في أعمال المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البرلماني العربي الذي يقام في مقر جامعة الدول العربية خلال يومي 10 و11 ابريل الجاري.

تفاصيل (ص03)

الشايع: مناقشة المقترح خلال الجلسة المقبلة ونرفض مبدأ جباية الأموال من المواطنين

اللجنة المالية ترفض تصور الحكومة وتقدم تعرفة للكهرباء لا تمس ذوي الدخل المحدود

الجسار: لا ننظر فقط إلى ما يدفعه المواطن بل إلى ما تقدمه الدولة من دعوم أيضا

جانب من اجتماع اللجنة المالية أمس بحضور وزير الكهرباء والماء

مقارنة بين تصور الحكومة والمجلس حول أسعار الكهرباء للسكن الخاص (شهريا)

الشريحة	معدل الاستهلاك بالكيلو واط	تصور الحكومة لتكلفة الكيلو واط	مقترح المجلس لتكلفة الكيلو واط
الأولى	أقل من 6 آلاف	من 5 - 8 فلوس	فلسان
الثانية	6 آلاف حتى 12 ألف	من 10 - 15 فلسا	5 فلوس
الثالثة	12 ألف - 18 ألف	من 10 - 15 فلسا	8 فلوس
الرابعة	18 ألف - 24 ألف	من 10 - 15 فلسا	12 فلسا
الخامسة	أكثر من 24 ألف	من 10 - 15 فلسا	15 فلسا

رفضت اللجنة المالية امس المقترح الحكومي الخاص بتعرفة الكهرباء الجديدة وشرائح الاستهلاك وتقدمت بمقترح بديل لا يمس ذوي الدخل المحدود.

وبين رئيس اللجنة المالية النائب فيصل الشايع أن ما وافقت عليه اللجنة هدفه ترشيد الاستهلاك وليس جباية الأموال موضحا أن اللجنة سترفع تقريرها ليدرج على جدول اعمال الجلسة المقبلة لمجلس الامة مع وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي.

وأكد الشايع في تصريح صحافي عقب الاجتماع أن تطبيق شرائح استهلاك الكهرباء هو وسيلة لإعادة توزيع الدعم بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية مشيرا إلى أن المواطن يدفع 12 دينارا في الشهر بمجموع 144 دينارا وفي السنة الحكومة تدعمه بقيمه 1800 دينار وبالتالي فإن الدعم مازال موجودا بينما تدعم الدولة المستهلكين حتى 9 آلاف كيلو واط بمبلغ 2610 دنانير سنويا.

من جانبه قال مقرر اللجنة النائب محمد الجبري إن اللجنة وافقت على المقترح الخاص بها لأنه يحمي أصحاب الدخل المحدود.

من جهته أكد وزير الكهرباء والماء أحمد الجسار أن الدعم الحكومي للكهرباء والماء مستمر رغم التعرفة الجديدة للاستهلاك معربا عن أمله في التوصل إلى توافق مع مجلس الأمة حول هذا القانون.

وأضاف الجسار أنه على الرغم من التعاون مع اللجنة المالية إلا أن هناك تباينا في التوصل إلى الأسعار المتفق عليها بين ما قدمته لجنة الدعوم الحكومية وما عرضته اللجنة المالية مبينا أن الحكومة طرحت مبررات مشروعها وتأثير ذلك على الاقتصاد المحلي معربا عن أمله في التوصل إلى تفاهم وتقارب في وجهات النظر بين الطرفين.

وأوضح الجسار أن المشروع الحكومي بشأن شرائح الكهرباء لا يعني إلغاء الدعم حيث إن هذا الدعم مستمر ولكن بنسب أقل خصوصا مع ارتفاع كلفة الكهرباء حيث يصل الدعم الحكومي إلى 80 % من قيمة فاتورة استهلاك ذوي الدخل المحدود وينخفض إلى أن يصل إلى 65 % في الشرائح الاخرى ذات الاستهلاك العالي مستدركا بالقول: اننا لا ننظر إلى ما يدفعه المواطن من قيمة استهلاكه فقط بل ننظر أيضا إلى ما تقدمه الدولة من دعوم للفاتورة.

تفاصيل وجداول مقارنة (ص05)

الخرينج يشيد بدعم السودان لعضوية الكويت غير الدائمة في مجلس الأمن

فيما أكد نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج عمق الروابط المتينة التي تجمع الشعبين الكويتي والسوداني والمكانة الكبيرة التي يحظى بها السودان لدى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد أعرب عن شكره جمهورية السودان على دعمها الكويت دون مقابل للعضوية غير الدائمة في مجلس الامن الدولي في الفترة من 2018 - 2019 خلال الانتخابات المقررة في عام 2017.

تفاصيل (ص04)

«السكنية» تجدد دعوتها للإبلاغ عن أي مشكلات في مشروع الصليبيخات

جددت المؤسسة العامة للرعاية السكنية دعوتها للمواطنين المخصص لهم وحدات سكنية في مشروع شمال غرب الصليبيخات إلى إبلاغها عن أي ملاحظات لمعالجتها على حساب المقاول الرئيسي.

وقال نائب المدير العام لشؤون التنفيذ في المؤسسة علي الحبيل في تصريح صحافي أن العقد المبرم بين المؤسسة والمقاول يلزم الأخير بإصلاح أي ملاحظة خلال 15 يوما من تاريخ تقديم الشكوى.

تفاصيل (ص14)

تلفزيون المجلس

عبدالله التميمي:

- مجلس الأمة حافظ على حقوق مرضى العلاج بالخارج

تفاصيل (ص07)

لاري: محظوظون بلقاء الأمير

أحمد لاري

قال مقرر لجنة الاولويات النائب أحمد لاري انه وأعضاء اللجنة محظوظون بالتشرف بلقاء سمو الامير.

وأضاف في تصريح صحافي خاص بـ «الدستور» استمعنا إلى توجيهات ورغبات سمو أمير البلاد خلال لقاءنا معه أول أمس والتي تعتبر أوامر لما فيها من حكم ورأي سديد ونحاول ان نعكس هذه التوجيهات على ارض الواقع لافتا الى ان مثل هذه اللقاءات تعطينا دعما وقوة.

يذكر أن سمو الأمير استقبل يوم الأول من أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ورئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب د. يوسف الزلزلة وأعضاء اللجنة النواب أحمد لاري وفيصل الشايع وكامل العوضي ومبارك الحريص.

الأمير استقبل ولي العهد والخالد وهنأ رئيس فيتنام

سمو الأمير مستقبلا سمو ولي العهد

ومستقبلا الشيخ صباح الخالد

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر بيان صباح امس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح. كما استقبل رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد. وبعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى الجنرال تران داي كوانغ رئيس جمهورية فيتنام الاشتراكية الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة انتخابه رئيسا جديدا لجمهورية فيتنام الاشتراكية الصديقة متمنيا له كل التوفيق والسداد ومـوفـور الصحة والعافية وللعلاقات الطيبة بين البلدين الصديقين المزيد من التطور والنماء.

ولي العهد استقبل رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزيري الداخلية والدفاع

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر بيان صباح امس رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد واستقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد.

كما استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة إلى الجنرال تران داي كوانغ رئيس جمهورية فيتنام الاشتراكية الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة انتخابه رئيسا جديدا لجمهورية فيتنام الاشتراكية الصديقة متمنيا له كل التوفيق والسداد.

سمو ولي العهد مستقبلا الشيخ خالد الجراح

للاشتراك في جريدة
الدستور aldostoor
مباشر
22 454 630

استقبل سفير الكويت لدى الاتحاد السويسري بدر التنيب

الغانم يتوجه إلى القاهرة للمشاركة في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا سفير دولة الكويت لدى الاتحاد السويسري

يتوجه وفد الشعبة البرلمانية الكويتية برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إلى العاصمة المصرية القاهرة للمشاركة في أعمال المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البرلماني العربي الذي يقام في مقر جامعة الدول العربية خلال يومي 10 و11 ابريل الجاري.

ويضم وفد الشعبة الذي يترأسه الغانم كلا من وكيل الشعبة النائب فيصل الشايع وأمين سر الشعبة د. عودة الرويعي وأمين صندوق الشعبة النائب حمود الحمدان وأعضاء الشعبة د.خليل أبل وراكان النصف وماضي الهاجري وأمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري.

كما سيشارك وفد الشعبة البرلمانية في اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد وهي لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة شؤون المرأة والطفولة ولجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية.

وسيشهد المؤتمر تكريم رئيس الاتحاد البرلماني العربي السابق ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم كذلك تكريم النائب فيصل الشايع رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد ووكيل الشعبة البرلمانية الكويتية وتكريم الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي.

من جهة أخرى استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس الأربعاء سفير دولة الكويت لدى الاتحاد السويسري بدر صالح التنيب.

الميزانيات تسجل 1079 مخالفة مالية على جامعة الكويت

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت بحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدر العيسى وكل من رئيس اللجنة التعليمية د.عودة الرويعي وعضو اللجنة التعليمية د.خليل عبدالله لمناقشة ميزانية جامعة الكويت للسنة المالية 2016/2017 وتبين لها ما يلي:

أولا: بطء وتيرة تسوية الملاحظات

رغم موافقة مجلس الأمة في دور الانعقاد السابق على ميزانية جامعة الكويت بتعهد حكومي لتصويب ما يعتريها من ملاحظات إلا أن وتيرة التصويب ما زالت بطيئة إذ ما تزال 60% من الملاحظات ديوان المحاسبة والبالغة 56 ملاحظة دون تسوية إضافة إلى تسجيل 1079 مخالفة مالية وحالة امتناع من قبل جهاز المراقبين الماليين على تنفيذ الميزانية وبلغت نحو 22 مليون دينار وأن معظم توصيات اللجنة لم يتم تنفيذها.

وما زالت الجامعة دون إدارة للتدقيق الداخلي بالمخالفة لتوصيات اللجنة السابقة وقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن مشددة على ضرورة الإسراع بإنشائها وتقويتها باللوائح والكوادر الوظيفية المؤهلة وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية للحد من الأخطاء والمخالفات التي تقع بها الوحدات التنظيمية.

ثانيا: ارتفاع عدد الشواغر في أعضاء الهيئة التدريسية

كما ارتفع عدد الشواغر في أعضاء الهيئة التدريسية لتبلغ 627 درجة منها 267 درجة مرحلة منذ عدة سنوات وباتت المبررات التي تكرر سنويا وعبارات التسويف غير مقبولة وستتخذ اللجنة آلياتها لإلزام الجامعة بشغل تلك الشواغر التدريسية كما انتهجتها مع جهات أخرى لتغطية العجز الواضح في الأعداد المطلوبة لتغطية ساعات التدريس.

ورغم تشديد اللجنة في توصياتها وتقاريرها على مراعاة مبدأ الشفافية والعدالة لشغل الوظائف الشاغرة في أعضاء الهيئة التدريسية إلا أن الجامعة تتجاوز ذلك في عدد من الحالات بشتى التبريرات ومنها تعيين مدرس مساعد رغم سحب البعثة منه وهو باعتراف المدير الجديد للجامعة ليس بالإجراء الطبيعي إضافة إلى عدم تطبيق المعايير الموضوعية الدقيقة بالنسبة لسياسة البعثات ما يفقدها العدالة والحيادية.

جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

ثالثا: الأبحاث العلمية والمكاتب الاستشارية

ورغم أن المبالغ المنصرفة على الأبحاث العلمية بلغت نحو 16 مليون دينار خلال السنوات الأربع السابقة إلا أنها لم تحقق الغرض على النحو المرجو ومنها تطوير المستوى العلمي لأعضاء هيئة التدريس إذ ما تزال القاعدة العريضة منهم وبنسبة 63% في فئة مدرس بعدد 755 عضوا.

كما أن مآخذ أعمال المكاتب الاستشارية بدأت تتزايد ولا تضبط عمليات الصرف عليها وفق القواعد المنظمة لعمل الميزانية ويتم تحويل إيرادات المكاتب الاستشارية إلى الحسابات البنكية الخاصة بها بدلا من تحويلها لحساب الجامعة وسداد مصروفات تلك المكاتب دفعة واحدة بالمخالفة لتعليمات الجهات الرقابية التي تقتضي تجزئة الدفعات المالية لمتابعة سلامة الصرف خاصة أنه قد لوحظ صرف مكافآت مالية من دون وجود سند مؤيد لاستحقاقها.

رابعا : ارتفاع نسب عدم الإنجاز في المشاريع الإنشائية

ووفقا للتقارير الرقابية فقد ارتفعت نسبة زيادة التأخير في تنفيذ بعض المشاريع بمدينة صباح السالم الجامعية مع تعدد الأوامر التغييرية على عقود الاتفاقيات لتبلغ وحدها في السنة المالية الأخيرة فقط 27 مليون دينار علما أن قيم تلك الاتفاقيات الأصلية تبلغ ما يقارب 36 مليون دينار كما أن مدير المشروع رغم تقييم الجامعة له بأنه ضعيف تم التمديد له سابقا حتى يوليو 2016 مع وجود توجه إلى تمديد التعاقد معه إلى حين نهاية إنجاز المدينة الجامعية وذلك لعدم مباشرة إدارة الجامعة لإجراءات طرح مناقصة بهذا الشأن.

والجدير بالذكر أن دور مدير المشروع إشرافي على جميع مشاريع مدينة صباح السالم الجامعية وفي الوقت ذاته كل مشروع من مشاريع المدينة الجامعية أبرم له عقد إشراف خاص به وهو ما يعد ازدواجا في التكلفة.

كما أن البرنامج الإنشائي لجامعة الكويت يشوبه خلل في نظم الرقابة الداخلية حيث إن 75 موظفا من أصل 103 موظفين يعلمون ويتقاضون رواتب من مقاول المشروع والمفترض أن يدرجوا على ميزانية رواتب الجامعة كما يتم تحميل العقود بأعباء إضافية تتمثل بسيارات وسكرتارية ومراسلين.

الوفد البرلماني عقد لقاءات مع 5 وزراء في حكومة الخرطوم

الخرينج يشيد بدعم السودان لعضوية الكويت غير الدائمة في مجلس الأمن

الدخيري: اكتمال إجراءات تخصيص 920 ألف فدان بولايتي سنار وكسلا للكويت

الخرينج يكرم وزير الدولة السوداني للثروة الحيوانية

الوفد البرلماني خلال لقاء وزير الخارجية السوداني

أجرى وفد مجلس الأمة الكويتي الذي يزور السودان حاليا برئاسة نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج أمس الأربعاء لقاءات منفصلة مع خمسة وزراء سودانيين تناولت تعزيز العلاقات وسبل إزالة المعوقات أمام الاستثمارات الكويتية بالسودان.

وشملت لقاءات الوفد البرلماني بحضور سفير دولة الكويت لدى السودان طلال منصور الهاجري وزراء الخارجية والصناعة والتجارة والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

وأكد نائب رئيس مجلس الأمة الخرينج في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية عمق الروابط المتينة التي تجمع الشعبين الشقيقين والمكانة الكبيرة التي يحظى بها السودان لدى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وعزم قيادة البلدين ممثلة في سموه وأخيه فخامة المشير عمر البشير على المضي بتطوير العلاقات الثنائية في مختلف مجالاتها.

وأشار إلى الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور للكويت وما تمخضت عنه من نتائج وتوقيع لاتفاقية ومذكرة تفاهم تؤكد الرغبة الصادقة في دفع العلاقات وتنميتها في مختلف محالاتها.

وأكد الخرينج أن زيارة الوفد البرلماني الحالية تأتي من منطلق الدعم لنهج الدبلوماسية الكويتية الحكيمة بقيادة قائد الإنسانية حضرة صاحب السمو أمير البلاد.

وأشاد بالتنسيق الثنائي بين البلدين في المحافل الدولية معربا عن شكره جمهورية السودان على دعمها دولة الكويت دون مقابل للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي في الفترة من 2018-2019 خلال الانتخابات المقررة في عام 2017 والأمر كذلك في تقديمها الدعم بالتجديد لمرشح دولة الكويت لمنصب المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الالسكو د.عبد الله المحارب لولاية ثانية تبدأ من يناير 2017.

وشدد الخرينج على مواصلة نهج وتنمية السودان استكمالا لمخرجات المؤتمر الدولي للمانحين لإعمار شرق السودان الذي عقد برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في ديسمبر 2010 ومساهمة الكويت بمبلغ 500 مليون دولار منها 50 مليون منحة عبر الصندوق الكويتي للتنمية.

كما أعرب عن الارتياح لنشاط الصندوق الكويتي للتنمية المتنامي في دعم وتنمية وإعمار السودان.

من جانبهم ثمن الوزراء السودانيون خلال لقاءاتهم المنفصلة للوفد البرلماني الكويتي المستوى المتطور في العلاقات الأزلية بين البلدين مشيدين بالدعم والمواقف الكويتية تجاه بلادهم في مختلف المجالات.

وقال وزير الخارجية السوداني المناوب عبيد الله محمد عبيد الله للصحافيين عقب لقاء الوفد: بحثنا القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين اللذين تربطهما علاقات قوية وهناك تنسيق كامل بينهما على المستويات كافة.

وأكد أن الكويت ظلت داعمة للسودان وقد لعبت دورا كبيرا في استقراره وتنميته كما لعبت دورا أساسيا في تنمية وإعمار شرق السودان. وأشار إلى زيارة وزير الخارجية للكويت خلال الأيام الماضية وما حققته من نتائج تساهم في تعزيز علاقات البلدين.

من جهته أعلن وزير الدولة بوزارة الزراعة يعقوب الدخيري خلال لقائه الوفد الكويتي اكتمال إجراءات تخصيص مساحة زراعية تبلغ 120 ألف فدان بولاية سنار جنوبي السودان لدولة الكويت بجانب مساحة أخرى بولاية كسلا الشرقية تصل لنحو 800 ألف فدان.

وأكد التزام بلاده بتقديم التسهيلات المطلوبة كافة للاستثمارات الكويتية في مجال الزراعة لتحقيق مبادرة الأمن الغذائي العربي.

من جانبه أبدى وزير الصناعة محمد يوسف رغبة بلاده في دخول استثمارات كويتية في مجالات الصناعة المتنوعة والاستفادة من الموارد المختلفة التي يزخر بها السودان مشيرا للتجربة الكويتية الناجحة من خلال مشروع سكر كنانة الذي تمتلك 30 بالمئة من أسهمه.

بدوره قال وزير التجارة صلاح محمد سعيد خلال لقائه وفد مجلس الأمة إن بلاده تتطلع لزيادة التبادل التجاري بين البلدين لأنه لا يرقى لمستوى العلاقات المتميزة بينهما مشيرا إلى ترتيبات تجرى للاجتماع مع الجانب الكويتي للوصول لصيغة مثلى لتعزيز التعاون التجاري بين البلدين.

وعلى الصعيد نفسه قدم وزير الثروة الحيوانية السوداني موسى تبن آدم شرحا مفصلا للوفد البرلماني حول الثروة الحيوانية بالسودان وفرص الاستثمار فيها مبينا أن السودان يمتلك نحو 107 ملايين رأس من الماشية ويصدر منها الى دول المنطقة ودول الخليج نحو ستة ملايين رأس سنويا.

ومن المقرر أن يجري الوفد اليوم مباحثات مشتركة مع البرلمان السوداني كما يلتقي النائب الأول للرئيس السوداني ورئيس المجلس الوطني وعددا من الوزراء والمسؤولين في إطار زيارته التي تستمر حتى السبت المقبل.

.. وخلال الاجتماع مع وزير ومسؤولي وزارة الصناعة

وافقت على المقترح النيابي لحماية ذوي الدخل المحدود

المالية ترفض المقترح الحكومي لشرائح الكهرباء

الشايع: 5 شرائح للكهرباء تدرج مع وثيقة الإصلاح على جدول الجلسة المقبلة

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية أمس بحضور وزير الكهرباء والماء م .أحمد الجسار الى رفض المشروع الحكومي بشأن شرائح الكهرباء فيما وافقت على صيغة جديدة للشرائح الكهرباء بما لا يمس ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

وأوضح رئيس اللجنة فيصل الشايع في تصريح للصحافيين عقب انتهاء اجتماع اللجنة ان الشريحة الاولى طبقا لقرار اللجنة البرلمانية هي من 0 الى 6000 كيلوواط ستكون بقيمة فلسين للكيلو والشريحة الثانية من 6001 كيلو واط الى 12 الف كيلو واط وستكون بقيمة 5 فلوس والشريحة الثالثة تم احتساب 8 فلوس للاستهلاك بين 12001 الى 18 الف كيلو واط واضاف ان الشريحة الرابعة للمقترح النيابي هي بين 18001 كيلوواط الى 24 الف كيلو واط بكلفة 12 فلسا فيما الشريحة الاخيرة لمن يستهلك اكثر من 24 الفا ستكون بقيمة 15 فلسا.

وقال الشايع إن دولة الكويت تعتبر من أكثر الدول استهلاكا للكهرباء نتيجة انخفاض سعره موضحا أن التسعيرة لم ترتفع منذ الستينات بينما جميع دول العالم رفعت أسعار الكهرباء لافتا إلى أن هناك نسبة في زيادة الاستهلاك عن حاجة المواطنين بما يعادل 30 بالمئة.

ولفت الشايع إلى أن الاقتراح النيابي الذي تم التصويت عليه أمس بشأن شرائح الكهرباء هدفه ترشيد الاستهلاك وليس لجباية الأموال موضحا أن اللجنة سترفع تقريرها ليدرج على جدول اعمال الجلسة المقبلة لمجلس الامة مع وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي.

وأوضح أن اللجنة تأكدت من صحة أرقام استهلاك الكهرباء التي تقدمت بها الحكومة أكثر من مرة حيث إن الدراسات الحكومية بينت أن هناك 30 بالمئة من المواطنين يستهلكون أقل من 6 الاف كيلو واط في الشهر وهذه الشريحة لن تمس حيث سيكون تعرفة الشريحة الاولى في استهلاك الكهرباء من صفر إلى 6 الاف كيلو واط بقيمة فلسين فقط.

وبين أن تطبيق شرائح استهلاك الكهرباء هو وسيلة لإعادة توزيع الدعم بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية مشيرا إلى أن المواطن يدفع 12 دينارا في الشهر بمجموع 144 دينارا وفي السنة الحكومة تدعمه بقيمه 1800 دينار وبالتالي فأن الدعم مازال موجودا بينما تدعم الدولة المستهلكين حتى 9 الاف كيلو واط بمبلغ 2610 دنانير سنويا.

وافاد ان المستهلكين حتى 12 الف كيلو واط فان الدعم الحكومي السنوي لهذه الشريحة يبلغ 3372 دينارا بينما يصل الدعم الحكومي الى حوالي 5082 دينارا لمن يستهلك فوق 21 الف كيلو واط علما بان فاتورة هذا المستهلك السنوية هي 1722 دينارا .

وقال إننا إذا استطعنا تخفيض الاستهلاك بما يقارب 20 بالمئة سيكون انجازا طيبا وهذه الـ 20 بالمئة ستساهم في إنشاء مناطق سكنية جديدة دون الحاجة إلى بناء محطات كهرباء جديدة لافتا إلى أن المقترح النيابي أبقى قيمة فلسين للمستهلك حتى 6 الاف كيلو واط ومن استهلك أكثر من ذلك سوف يتحمل زيادة القيمة المالية أو يرشد استهلاكه من الكهرباء.

وأشار إلى أنه بالمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي فأن من يستهلك حتى 6 الاف كيلو واط في السعودية سيدفع 48 دينارا وفي البحرين 34.5 دينارا وفي دبي 132 دينارا شهريا مبينا ان تكاليف استهلاك الكهرباء أعلى حتى من المقترح النيابي .

وبسؤاله عن استهلاك القطاع الزراعي والصناعي قال ان اللجنة والحكومة راعت هذا الامر حيث ما يخص قطاعي الزراعة والصناعة فان الحكومة سوف تراعيهم في موضوع الدعم حتى لايتأثر المواطن .

وأشار الى ان تطبيق شرائح الكهرباء سيكون بداية على القطاع التجاري في الاشهر الثلاثة الاولى ثم على القطاع الاستثماري ثم القطاع الحكومي ثم الزراعي والصناعي وبالاخير القطاع السكني موضحا ان اللجنة طالبت الحكومة بتركيب عداد للكهرباء والماء لكل شقة سكنية حتى يكون صاحب الشقة حريصا على الترشيد.

وبدوره قال مقرر اللجنة المالية النائب محمد الجبري إن اللجنة رفضت المقترح الحكومي لشرائح الكهرباء ووافقت على مقترح اللجنة المالية الذي يحمي ذوي الدخل المحدود.

ومن جهته أكد وزير الكهرباء والماء أحمد الجسار أن الدعم الحكومي للكهرباء والماء مستمر رغم التعرفة الجديدة للاستهلاك معربا عن أمله في التوصل إلى توافق مع اللجنة المالية ومجلس الأمة حول هذا القانون.

وأضاف في تصريح الى الصحافيين عقب خروجه من اجتماع اللجنة المالية: ناقشنا مع اللجنة المشروع المتعلق بشرائح الكهرباء والماء مشيرا إلى انه على الرغم من التعاون مع اللجنة المالية الا ان هناك تباينا في التوصل الى الاسعار المتفق عليها بين ما قدمته لجنة الدعوم الحكومية وما عرضته اللجنة المالية.

وقال: نحن في الحكومة نمد يد التعاون الى مجلس الامة ونتفهم مقترحات الاعضاء في اللجنة مبينا ان الحكومة طرحت مبررات مشروعها وتأثير ذلك على الاقتصاد المحلي معربا عن امله في التوصل الى تفاهم وتقارب في وجهات النظر بين الطرفين.

واوضح الجسار ان المشروع الحكومي بشأن شرائح الكهرباء لا يعني الغاء الدعم حيث ان هذا الدعم مستمر ولكن بنسب اقل خصوصا مع ارتفاع كلفة الكهرباء حيث يصل الدعم الحكومي الى 80% من قيمة فاتورة استهلاك ذوي الدخل المحدود وينخفض الى ان يصل الى 65% في الشرائح الاخرى ذات الاستهلاك العالي وقال اننا لا ننظر الى ما يدفعه المواطن من قيمة استهلاكه فقط بل ننظر أيضا الى ما تقدمه الدولة من دعوم للفاتورة.

وفيما ان كان تطبيق الشرائح الجديدة على السكن الخاص سيتم في 2018 قال الجسار ان هذا الموضوع مازال تحت النقاش وقيد الدراسة ونتوقع اتخاذ قرار بشأنه في الجلسة المقبلة لمجلس الامة.

جانب من اجتماع اللجنة المالية أمس

م .أحمد الجسار

الجسار: تطبيق الشرائح الجديدة على السكن الخاص مازال قيد الدراسة

جدول تعرفة استهلاك وحدة المياه العذبة (ألف جالون امبراطوري شهريا)

مشروع القانون المقدم من الحكومة		ما انتهت إليه اللجنة		
القطاع	شريحة الاستهلاك (جالون إمبراطوري شهرياً)	التعرفة لكل ألف جالون امبراطوري شهرياً (دينار)	القطاع	شريحة الاستهلاك (جالون إمبراطوري شهرياً)	التعرفة لكل ألف جالون امبراطوري شهرياً (دينار)
القطاع السكني (المنزلي)	من صفر إلى 10000	1.000	القطاع السكني (المنزلي)	من صفر إلى 10000	1.000
	من 10001 إلى 20000	2.000		من 10001 إلى 20000	1.500
	أكثر من 20000 إلى 30000	3.000		أكثر من 20001 إلى 30000	2.000
	أكثر من 30000	4.000		أكثر من 30001	3.000
المنشآت الصناعية	تعرفة ثابتة	2.500	المنشآت الصناعية	تعرفة ثابتة	2.500
محطة تعبئة المياه (تناكر)	تعرفة ثابتة	1.000	محطة تعبئة المياه (تناكر)	تعرفة ثابتة	1.000
المنشآت الأخرى	تعرفة ثابتة	4.000	المنشآت الأخرى	تعرفة ثابتة	4.000

يتم تحصيل رسم قدره دينار واحد شهرياً مقابل قراءة العداد وإصدار الفواتير

جدول تعرفة استهلاك وحدة الكهرباء (كيلو وات ساعة شهريا)

مشروع القانون المقدم من الحكومة			ما انتهت اليه اللجنة		
القطاع	شريحة الاستهلاك (كيلو وات ساعة شهريا)	التعرفة لكل كيلو وات ساعة (فلس)	القطاع	شريحة الاستهلاك (كيلو وات ساعة شهريا)	التعرفة لكل كيلو وات ساعة (فلس)
القطاع السكني الخاص (المنزلي)	من صفر إلى 3000	5	القطاع السكني الخاص (المنزلي)	من صفر إلى 6000	2
	من 3000 إلى 6000	8		من 6001 إلى 12000	5
	من 6000 إلى 9000	10		من 12001 الى 18000	8
	اكثر من 9000	15		من 18001 الى 24000	12
قطاع السكن الخاص (شقق)	من صفر الى 1000	5		من 24001 وأكثر	15
	من 1000 إلى 2000	10	قطاع السكن الخاص (شقق)	من صفر الى 1000	5
	أكثر من 2000	15		من 1001 الى 2000	10
القطاع الحكومي والقطاع التجاري	تعرفة ثابتة	25		اكثر من 2001	15
المنشآت الصناعية	تعرفة ثابتة	10	القطاع الحكومي والقطاع التجاري	تعرفة ثابتة	25
قطاع الانتاج الغذائي	تعرفة ثابتة	13	المنشآت الصناعية	تعرفة ثابتة	10
القطاعات الاخرى	تعرفة ثابتة	19	قطاع الانتاج الغذائي	تعرفة ثابتة	13
تعرفة الطاقة غير الفاعلة لفئات الاستهلاك الصناعي أو التجاري او الحكومي		3 فلوس لكل (ك. فاز . ساعة)	القطاعات الاخرى	تعرفة ثابتة	19
			تعرفة الطاقة غير الفاعلة لفئات الاستهلاك الصناعي أو التجاري او الحكومي		3 فلوس لكل (ك. فاز . ساعة)

يتم تحصيل رسم قدره دينار واحد شهريا مقابل قراءة العداد واصدار الفواتير

سأل عن فحص ديوان المحاسبة له من الجوانب والإجراءات كافة

الطريجي للعبدالله: هل وافقت المناقصات على تظلم الأنابيب النفطية؟

تقدم النائب د. عبدالله الطريجي بسؤال برلماني الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله جاء فيه:

- هل تقدمت شركة الواحة القابضة وكيل شركة دودسال الهندسية بتظلم الى مجلس الوزراء بشأن مشروع الأنابيب النفطية لتغذية المصفاة الجديدة التابع لشركة نفط الكويت؟ اذا كانت الاجابة نعم فيرجى تزويدي بصورة من التظلم وما نتيجة التظلم؟

- هل وافقت لجنة المناقصات المركزية على التظلم المقدم من شركة الواحة القابضة واتخذت قرارا باستكمال اجراءات ترسية المناقصة وقد وافق كل من ممثل الفتوى والتشريع وممثل وزارة النفط وقاما بالتصديق والتوقيع على محضر الاجتماع؟ اذا كانت الاجابة نعم فيرجى تزويدي بصورة من قرار لجنة المناقصات وأسماء ممثلي الجهات ومناصبهم.

- هل اجتمعت اللجنة الوزارية القانونية مع شركة نفط الكويت وقامت بدراسة التظلم ومن ثم أصدرت الآتي:

1- الموافقة على قرار لجنة المناقصات الأخير بقبول التظلم وعدم إلغاء المناقصة واستكمال الاجراءات الكاملة للمناقصة.

2- يعهد الى ديوان المحاسبة بفحص ومراجعة الموضوع من كافة الجوانب والاجراءات. اذا كانت الاجابة نعم فيرجى تزويدي بصورة من محضر الاجتماع وأسماء الوزراء الحاضرين للاجتماع مع موافاتي بأسباب عدم الالتزام بالتوصيات واستكمال اجراءات ترسية المناقصة على المتظلم شركة الواحة القابضة.

- ما النتائج التي توصل لها ديوان المحاسبة بعد فحص ومراجعة الموضوع من كافة الجوانب والاجراءات مع تزويدي بصورة من التقرير النهائي؟

- هل رصد ديوان المحاسبة مخالفات على شركة نفط الكويت ولجنة المناقصات المركزية مع عدم رصد أي مخالفة على تظلم شركة الواحدة القابضة؟ إذا كانت الاجابة نعم فيرجى تزويدي بصورة من تقرير ديوان المحاسبة الذي رصد المخالفات على كل من شركة نفط الكويت

د. عبدالله الطريجي

ولجنة المناقصات المركزية.

- ان الكفالة المالية للشركة كانت سارية المفعول حتى تاريخ 2015/6/28 لدى لجنة المناقصات المركزية وبعد تقديم التظلم للجنة المناقصات ومجلس الوزراء لم تقم لجنة المناقصات بطلب من الشركة لتجديد الكفالة المالية وذلك حتى الانتهاء من قبول أو رفض التظلم المقدم من الشركة وفي حالات سابقة يقوم مجلس الوزراء بدراسة التظلمات من الشركات لأي مناقصات مختلفة وبعد قبول التظلم يقرر بإعادة المناقصة للاستكمال مع طلب تجديد الكفالة من الشركة

ومن أحد هذه الأمثلة مناقصة مستشفى الجهراء (الديوان الاميري) التي تم قبول التظلم من الشركة الفائزة من قبل مجلس الوزراء وقرر إعادة سريان المناقصة بعد إلغائها مع الطلب بتجديد الكفالة المالية. يرجى موافاتي بأسباب عدم التعامل مع المتظلم شركة الواحة أسوة بالتعامل السابق مع مناقصة الجهراء (الديوان الاميري)؟

- هل تم الاعلان بواسطة جريدة الكويت الرسمية العدد 1235 بتاريخ 2015/5/10 بواسطة شركة البترول الوطنية احدى شركات مؤسسة البترول الكويتية بإعلان غير صحيح وتضليل الرأي العام وهو الإعلان عن الغاء المناقصة وهو عكس الحقيقة. اذا كانت الاجابة نعم فيرجى تزويدي بصورة الاعلان وما الاسباب والدوافع بالموافقة على الاعلان الذي تضمن عكس الواقع؟ ومن هو المسؤول عن اصدار هذه المعلومات المغلوطة؟

طالب بالكشف عن أسماء الشركات المنافسة وقيمة العطاءات

أبل يسأل الكندري عن مزايدة مطعم الترانزيت في المطار

وجه النائب د. خليل ابل سؤالا الى وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري جاء فيه: نشر في الجريدة الرسمية كويت اليوم بتاريخ 2015/8/30 العدد رقم 1251 اعلان من الادارة العامة للطيران المدني عن مزايدة رقم 1-2015/2014 لإدارة واستثمار مطعم الترانزيت في مطار الكويت الدولي.

وطالب تزويده بالآتي: نسخة من اعلان الجريدة عن المزايدة رقم 1-2015/2014 ونسخة من مستندات المزايدة ويرجى تزويدي بكشف بالعروض المقدمة للمزايدة والمتضمن اسماء الشركات المنافسة وقيمة العطاءات مع تزويدي بنسخة من مستندات المزايدة لكل من تقدم بعطائه من الشركات المنافسة وتحديد الشركة الفائزة بالمزايدة ونسخة من العقد المبرم معها.

وما الشركة السابقة التي كانت تدير وتستثمر مطعم الترانزيت في مطار الكويت الدولي قبل طرح المزايدة الاخيرة؟ مع تزويدي بنسخة من العقد السابق للشركة التي كانت تدير وتستثمر مطعم الترانزيت.

د. خليل ابل

وما صحة وجود بعض قياديي الشركة الكويتية لخدمات الطيران (kasco) الحاليين ممن كانوا يمارسون عملهم سابقا لدى الشركة الفائزة حاليا بالمزايدة او لدى اي من شركاتها التابعة لها؟ اذا كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بأسماء هؤلاء القياديين ومسمياتهم الوظيفية وتاريخ تعيينهم بالشركة الكويتية لخدمات الطيران.

الزلزلة: سنحاسب الحكومة على فساد هيئة القوى العاملة

د. يوسف الزلزلة

قال النائب د. يوسف الزلزلة إنه عندما اقر مجلس الامة الهيئة العامة للقوى العاملة كان القصد من ذلك تنظيم العمل وترتيبه وكذلك تهيئة الاجواء المناسبة للعمالة وتهيئة الأمور لبيئة الأعمال وتسهيلا على القطاع الخاص الذي يعتبر الجناح الثاني للاقتصاد المحلي مضيفا: لكن ومع الأسف الشديد تحولت هذه الهيئة إلى مرتع خصب للفساد والإفساد وصورة سيئة لتعاطي بعض الموظفين المفسدين الذين اعطاهم القانون سطوة على العمال المساكين وعلى اصحاب الاعمال الذين يريدون ان يأخذوا من رزق الله الحلال الطيب.

وتابع الزلزلة: ياوزيرة الشؤون وانت ممن نعتقد بأنها تريد ان تكون إحدى ادوات الاصلاح ومحاربة الفساد عليك ببعض الموظفين والموظفات الذين يستخدمون صلاحيات القانون لابتزاز العمال واصحاب العمل والذين يستخدمون الاساليب السيئة والدالة على سوء التربية وسوء الخلق لهم مع العمالة المسكينة واصحاب العمل البسطاء.

وأردف: سأكشف عن مواقع الفساد في هذه الهيئة من بعض قياداتها الى بعض موظفيها وموظفاتها وستحاسب الحكومة برمتها على ادائها السيئ من هيئة القوى العاملة فلقد وصل سيل الفساد فيها الزبى.

الحريجي: ما إجراءات ضبط الأسعار في ظل رفع الدعوم؟

سعود الحريجي

وجه النائب سعود الحريجي سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي جاء فيه: التضخم وغلاء الاسعار من الامور التي تهدم تقدم الامم وتماسك مجتمعاتها ولذلك تولي الدول المتقدمة خصوصا اهتماما كبيرا جدا لهذا الموضوع فحماية المستهلك وضمان جودة المنتجات والمحافظة على أسعار معتدلة للسلع الاساسية التي يقوم عليها المجتمع هي دور الحكومة.

وطالب الحريجي بتزويده بالآتي:

- ما إجراءات وزارة التجارة لضبط الأسعار في ظل توجهات الحكومة لرفع الدعوم عن بعض السلع؟

- هل أعدت الوزارة خطة خاصة للتصدي للتلاعب بالأسعار تزامنا مع أي قرار بشأن الدعوم؟ تزويدي بالخطة ان وجدت.

- هل احالت الوزارة أي مقترحات او دراسات لمواءمة اجراءاتها بشأن مراقبة الاسعار الى مجلس الوزراء؟ تزويدي بها ان وجدت.

- هل هناك اعادة نظر في المواد التموينية بالإضافة او الحذف؟ وما اجراءاتكم في هذا الخصوص؟

قال لبرنامج هاش تاغ إن التدخلات النيابية تمت وفقا للدستور

التميمي: تعديلات مجلس الأمة على لائحة العلاج بالخارج حفظت حقوق المرضى

خفض المخصصات ليس حلا مناسبا للتعامل مع ظاهرة العلاج السياحي

قال مراقب المجلس النائب عبدالله التميمي إن مخصصات العلاج بالخارج تم خفضها في السابق من مائة دينار للمريض ومائة دينار لمرافقه إلى خمسة وسبعين دينارا للمريض وخمسين دينارا للمرافق وبناء على ذلك تم العمل في اللجان المعنية بإيفاد المستحقين للعلاج بالخارج في وزارة الصحة لعدد من السنوات حتى جاء قرار مجلس الوزراء الأخير في هذا الشأن بتخفيض المخصصات للمريض ومرافقه.

وتابع التميمي خلال استضافته في برنامج هاش تاغ الذي ناقش ملف العلاج بالخارج والتطورات التي طرأت على اللائحة التنفيذية للمشروع بالتوافق بين اللجنة الصحية في مجلس الامة والحكومة: قد قام مجلس الأمة بإحالة قرار مجلس الوزراء إلى اللجنة الصحية لدراسته وتم التوافق على بعض البنود في اللائحة الحكومية بينما تم تعديل النقاط التي رأى مجلس الأمة أنها غير عادلة وتخالف نص الدستور الذي أقر للمواطن بأن تتكفل الدولة علاجه وبناء على ذلك تم تعديل لائحة العلاج بالخارج حيث تعلق أبرزها بآلية الابتعاث وعدد المرافقين والمخصصات المالية للمريض ومرافقيه وتم إقرار خمسة وسبعين دينارا للمريض وخمسة وعشرين دينارا للمرافق الأول وتم إضافة مرافق ثان لحالات معينة إذا كان المريض من ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء والأطفال وكبار السن على أن تكون له أحقية إجازة العمل وتذكرة السفر.

وأضاف أن موضوع العلاج بالخارج لم يتم استحداثه في الآونة الأخيرة حيث تم اعتماده بداية في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي وكان وقتها قاصرا على النخبة من المواطنين وبعد الغزو تم فتح الباب للجميع وأصبح من يريد العلاج بالخارج يتقدم بطلبه ويتم إيفاده بعد دراسة استحقاقيته لذلك من عدمه.

تخفيض المخصصات

وبسؤاله عن رأيه في أحقية تخفيض المخصصات من عدمه أجاب التميمي أن الحكومة عالجت هذا الموضوع بشكل خاطئ فهي تريد أن تحارب ظاهرة العلاج السياحي ولكن معالجتها انتقصت من حقوق المستحقين للعلاج وأنا شخصيا لا أرى أن تخفيض مخصصات العلاج بالخارج هو الحل الأمثل للحد من التلاعب الذي يستنزف أموال الدولة في هذا الملف من خلال تزايد أعداد من يسافر للعلاج وهو غير مستحق لذلك لأن المسؤول الأول والأخير عن ذلك هو وزارة الصحة باعتبارها من يتسلم هذا الملف ويضع الضوابط واللوائح المنظمة لأحقية السفر للعلاج بالخارج من عدمه.

وأردف: من يريد العلاج بالخارج يتقدم بطلبه موثقا بما لديه من تقارير طبية وتقوم اللجنة المختصة بفحصه من قبل خبراء متخصصين وبالتالي هي من يحدد من يستحق العلاج بالخارج ومن لا يستحق وإذا كان هناك خلل في هذا الجانب فهو من وزارة الصحة ولا يجب معاقبة المرضى أصحاب الحالات الحرجة بسبب سوء إدارة الوزارة للملف وأنا شخصيا لا أسمح لنفسي أن أتوسط لحالة لا تستدعي ظروفها الصحية العلاج بالخارج أو أن يكون علاجها موجودا داخل الكويت.

وتابع أنه من جهة أخرى فإن مستشفيات الدولة لا تمتلك الطاقة الاستيعابية الكافية التي تواكب زيادة عدد السكان وبالتالي ارتفاع عدد المرضى المحتاجين للعلاج فضلا عن أن هناك أمراضا لا يوجد لها علاج وعمليات جراحية دقيقة لا يوجد ما يساعد على إجرائها في المستشفيات الداخلية وقال معلقا: إن الكثير من حالات العلاج بالخارج تتمنى أن تتوافر في الدولة الإمكانات التي تسمح لها بالبقاء والعلاج داخل الكويت بدلا من الغربة والحالة النفسية السيئة التي تسيطر على المريض نتيجة بعده عن أهله وإلى ذلك فهناك رغبة من النواب لتوطين العلاج وألا يذهب مواطن واحد إلى الخارج طلبا للعلاج ويبقى السؤال مطروحا على وزارة الصحة عن مدى توافر الاستعدادات في المستشفيات العامة للحد من الأعداد الكبيرة التي تعالج بالخارج.

النائب عبدالله التميمي

عدم التعامل مع جميع المرضى بمسطرة واحدة اضطرهم إلى اللجوء للنواب

المرضى يتمنون علاجهم بالداخل وقصور الخدمات الصحية يجبرهم على اللجوء للخارج

وساطة نيابية

وأما عن توسط بعض النواب لحالات يتم إيفادها للعلاج فقط أوضح التميمي أن النائب لا يملك ترجيح كفة أحد على حساب آخر ليتم تسفيره للعلاج وأن كل ما يملك فعله هو الوصول إلى اللجنة وتقديم تقارير المريض ومطالبة اللجنة بفحص الحالة واتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوصها ولا يمكن للنائب التخلي عمن يلجأ إليه من المرضى وأن جميع النواب يعاملون هؤلاء المرضى كحالات إنسانية عاجلة معتبرا أن الحكومة هي من اضطرت النواب لذلك في ظل إحساس المريض بعدم التعامل معه بالسرعة التي تحتاجها حالته الصحية الحرجة وكذلك شعوره بأن يتم التعامل معه وفقا لمسطرة عادلة إذا ما تقدم بطلبه إلى اللجنة بنفسه.

وأعرب التميمي عن اعتقاده بأن المخصصات السابقة مبالغ فيها غير أن التخفيض المفاجئ الذي أقرته الحكومة يفتقد العدالة وأنه من وجهة نظره الشخصية أن تخصيص مبلغ 150 دينارا تقسم بالتساوي بين المريض ومرافقيه كاف لتغطية احتياجاتهم مشيرا إلى أن الحكومة ضمنت بند تخفيض ميزانية العلاج بالخارج والتي تتجاوز 400 مليون دينار سنويا ضمن حزمتها للإصلاح الاقتصادي حيث تتمثل وجهة نظر الحكومة في اللجوء إلى العلاج الاقتصادي في ظل الظروف الحالية للميزانية وتدني أسعار النفط وهو ما يلاقي رفضا نيابيا لأنه يجب ألا تقاس الأمور الاقتصادية مع أهميتها بهذا المقياس الذي يؤثر على علاج المرضى وندفع بالحكومة إلى معالجة الخلل الموجود في ملف العلاج بالخارج من دون المساس بحقوق المريض وحقه الذي كفله له الدستور بأن توفر له الدولة العلاج المناسب الذي يحفظ حياته ويمنع تدهور صحته.

وأضاف معلقا أن مشكلة ملف العلاج بالخارج يمكن إيجازها في وجود حالات غير مستحقة يتم تسفيرها للعلاج وأخرى مستحقة لا تذهب ولا تحصل على هذه الميزة التي وفرتها الدولة لكافة مواطنيها وبالتالي فإن على الحكومة وضع ضوابط تضمن أن كل من يتم تسفيره للعلاج بالخارج يستحق ذلك بشكل فعلي.

وبسؤاله عن قانونية تدخل المجلس في أعمال السلطة التنفيذية الخاصة بإدارتها لملف العلاج بالخارج قال إن مجلس الأمة إذا لم يتدخل في هذا الملف فإنه سيخل بما نص عليه الدستور بأحقية المواطن أن يتمتع بخدمات صحية معتبرا أن هذه المادة تجبر المجلس على التدخل وأن يكون مسؤولا أمام المواطنين في عدم انفراد الحكومة بالرأي بما يضر بمصلحتهم المتعلقة بهذا الملف الحيوي وأنه بناء على ذلك لابد أن تكون قرارات الحكومة بخصوص هذا الملف منسجمة مع توجهات ممثلي الأمة لافتا إلى أنه وفقا لذلك فقد قام المجلس بإدخال تعديلات جوهرية على اللائحة الحكومية تصب جميعها في صالح المريض معتبرا أن عدم تدخل المجلس سيكون أمرا معيبا ومخالفا للدستور.

ملفات حيوية

وأوضح التميمي أن الكويت ظلت تعاني لسنوات طويلة من ملفات حيوية مثل الإسكان والصحة وان ذلك شكل إرثا ثقيلا لمجلس الامة والحكومة على حد سواء وأنه يحسب للمجلس التصدي لتراكمات السنوات السابقة ومحاولة الإصلاح بقدر استطاعته وقال معلقا: فيما يختص بالملف الصحي فلا يعقل أن يعود آخر مستشفى تم بناؤه في الكويت إلى الثمانينيات من القرن الماضي وأن عدد المستشفيات التي كانت تخدم نصف مليون نسمة هي ذاتها التي تخدم 4 ملايين نسمة مما خلق أزمة لوزارة الصحة في الاهتمام بتطوير القدرات المهنية والكفاءة الفنية لتشمل جميع العمليات الدقيقة والتي يوفد المواطنون بموجبها إلى العلاج بالخارج غير أن هناك تطورات أخيرة ساعدت في تخفيف حدة الأزمة الاستيعابية من خلال أعمال توسعة المستشفيات القائمة وإن كان ذلك ليس حد الطموح ولكنه خطوة على الطريق الصحيح والتي ستعزز إن شاء الله بالمشاريع الجديدة على غرار مستشفى جابر الذي يعد واحدا من أكبر المستشفيات على مستوى العالم.

وفي موضوع أخر تطرق التميمي إلى تلقيه عددا كبيرا من الشكاوى من المواطنين الموفدين للعلاج بالخارج تتعلق بمستوى بعض المستشفيات الأوروبية التي يتم إيفادهم إليها حيث إن خدماتها تكون أقل مستوى من المستشفيات في داخل الكويت على مستوى التشخيص والكفاءات الطبية مطالبا وزارة الصحة بوضع معايير ثابتة لمستوى المستشفيات التي يتم التعاقد معها من خلال المكاتب الصحية الخارجية ضمانا لحصول المريض الكويتي على خدمة ذات جودة متميزة كما طالب بتكويت جميع المكاتب الخارجية وألا يقتصر دور الكويتي في هذه المكاتب على منصب مدير المكتب فحسب بأن يكون تعامل المراجع مع طاقم كامل من المواطنين مما يسهل عليه إنهاء معاملته والرد على استفساراته.

وفي رده على سؤال بخصوص إمكانية إضافة علاج جديد لأي طارئ يستحدث على الحالة الموجودة للعلاج بالخارج أكد التميمي أحقية المواطن في ذلك العلاج وفقا للائحة المعدلة من قبل مجلس الأمة.

خلال ندوة جمعية المحامين حول حق تمرير الجنسية لأبناء المواطنة

عاشور: قضايا المرأة ليست من أولويات الحكومة

صالح عاشور

قال رئيس لجنة المرأة والاسرة البرلمانية النائب صالح عاشور إنه على الرغم من ان وضع المرأة الكويتية عموما والكويتية المتزوجة من غير كويتي الآن افضل من الخمسينيات والستينيات في القرن الماضي بسبب التعليم والحريات وحقوق الانسان والتطور بحيث اصبحت تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي واصبحت رقما حقيقيا بالساحة السياسية والاجتماعية الا أن قضايا المرأة ليست من اولويات المجلس والحكومة ودائما في المؤخرة موضحا ان المرأة يجب ان تخوض الجانب السياسي والانتخابي وتدخل المعترك السياسي وتمثل الرجال والنساء وان تحمل راية المجتمع كذلك نحتاج الى دور اكبر من المجلس الاعلى للاسرة فضلا عن تفعيل دور المجالس المعنية بقضايا الاسرة والمرأة.

واكد عاشور خلال الندوة التي نظمتها جمعية المحامين امس الاول حول حق تمرير الجنسية لابناء المواطنة بمشاركة د. عبدالسلام حسين ود. فاطمة الحويل والمحامية عذراء الرفاعي ود. العنود الشارخ ان المتزوجة من غير كويتي تواجه مشكلتين رئيسيتين هما الجنسية والاسكان حيث إن منح المرأة الجنسية لابنائها جوازي ومنح الزوج الجنسية لزوجته الاجنبيه كذلك جوازي لافتا إلى ان عدد الرجال الذين منحوا الجنسية لزوجاتهم الأجنبيات بعد التحرير وحتى قبل اربع سنوات بلغ 70 ألف كويتي لأسباب مثيرة منها الضغط السياسي لأعضاء المجلس.

وأشار الى أن المرأة الكويتية لها حقوق وعليها واجبات والدستور لا يميز بين الذكر والانثى بسبب الجنس الا أن اعدادا قليلة من المواطنات لا يتجاوز عددهن الالف تم منح الجنسية لأبنائهن على اساس أن الام كويتية مع صعوبة الاشتراطات التي قد تؤدي إلى التفكيك الأسري مثل الطلاق البائن مشددا على ضرورة إلغاء المادة التي تدفع الكويتية للطلاق من زوجها غير الكويتي لمنح ابناءها الجنسية لانها كارثة لانها تساعد على تفكيك الاسرة كما ان هناك شرطا آخر وهو أن تكون ارملة او زوجها اسيرا حيث إنه قبل الغزو العراقي لم يكن لدينا اسرى ولكن بعده كان لدينا مجموعة من البدون اسرى زوجاتهم كويتيات لكن لم تفعل هذه المادة ولم يتم اعطاء ابنائهن الجنسية.

وقال: نحن امام قانون يعطي الحق بتجنيس ابناء الكويتية باشتراطات ظالمة وبالتالي لم تحصل على جنسية لابنائها مشددا على ضرورة وجود الوعي النسائي والمجتمعي بمشاكل وقضايا المرأة واعتبر ان الدور الإعلامي في هذا الجانب ليس في مستوى الطموح مؤكدا ضرورة الضغط الإعلامي لتصبح قضية المرأة الكويتية قضية مجتمع وتخلق رأيا عاما.

وزاد بالقول إن المرأة الكويتية لم تأخذ حقها السياسي بالانتخاب والترشيح لمدة 45 سنة وبعد ان حصلت على حقها وشاركت في انتخابات 2008 فان غالبية النساء اعطت اصواتها لمن وقف ضدها وبالتالي من فاز بثقة الشعب لم يحمل راية المرأة.

وبين عاشور ان حق السكن كذلك محرومة منه المرأة المتزوجة من غير كويتي علما بأنه قبل الغزو كانت المرأة تمنح سكنا اسوة بالرجل وتتملكه بعد ذلك الا انه بعد تحرير الكويت تم حرمانها من هذا الحق وكأن هذا تقدير من الحكومة على الجهد الذي بذلته المرأة الكويتية خلال الغزو الغاشم وهي من قامت بالتضحية والدفاع عن تراب هذه الارض وسقطن شهيدات دفاعا عن البلد.

المادة 2

وبدوره اعتبر استاذ القانون الدولي بجامعة الكويت كلية الحقوق د.عبدالسلام حسين بن جاسم أن تمرير جنسية المواطنة لابنائها في الدولة الرعوية مثل الكويت يعد أمرا إيجابيا مشيرا إلى انه يمكن تعديل المادة الثانية من قانون الجنسية الكويتي بحيث ينص على ان يكون كويتيا من ولد في الكويت او في الخارج لأب كويتي أو لأم كويتية.

ولفت إلى ان المادة الثالثة تعطي الحق للكويتية التي لديها ابناء غير شرعيين وهي ليست متزوجة بمنح ابنائها الجنسية الكويتية الأصلية وبقوة القانون مشيرا الى ان المادة الخامسة من القانون تعطي ابناء الكويتية المتزوجة من اجنبي الجنسية الكويتية اذا كان زوجها أسير او طلقها طلاقا بائنا او توفى عنها.

وأشاد ابن جاسم بتجارب التشريعات العربية التي تسمح للمرأة بتجنيس ابنائها مثل القانون المصري واليمني والعراقي والموريتاني في حين أن القانون في دول الخليج ولبنان وسوريا والأردن لا يسمح بهذا الحق أملا في أن تحذو الكويت حذو الدول التي منحت مواطناتها هذا الحق.

الرعاية الصحية

من جانبها تحدثت عضو تدريس جامعة الكويت وعضو الجمعية الثقافية النسائية د. فاطمة الحويل عن الآثار والمشكلات الاجتماعية للتمييز القانوني ضد المواطنة في قانون الجنسية الكويتي منها حرمان ابنائها من الرعاية الصحية وعدم الحصول على الرعاية السكنية او منح ابنائها الهبة معتبرة ان المواطنة الكويتية تعيش غريبة في وطنها بسبب الإجحاف الذي تعانيه من قانون غير عادل.

وأضافت أن القانونيين لا يستطيعون تعديل القوانين التي تم إقرارها منذ زمن عتيد والتي لابد الان ان تواكب العصر بإجراء تعديلات عليها كما أن النساء لا يستطعن ابداء آرائهن وشرح قضاياهن من خلال الاعتصامات والمظاهرات مثمنة الدور الفاعل للقائمات على الجمعيات النسوية اضافة الى ان الدور الفعال يقع على اعضاء مجلس الامة الذين مع الاسف لم يتبنوا قضايا المرأة بالشكل الصحيح.

وذكرت الحويل أن هناك تفرقة وعدم مساواة بين الرجل والمرأة مستشهدة بحالات حدثت في الكويت بشأن عدم المساواة من قبل عدد من الاجهزة الحكومية منها عدم منح جائزة لمسابقة حفظ القرآن الكريم لابن كويتية بينما منحت لابن خالة المشارك معه بذات المسابقة وذلك لانه غير كويتي ومن شروطها ان تمنح الجائزة للكويتي فقط كذلك بالنسبة للابعاد عن البلاد فالقرارات تجيز ابعاد ابن الكويتية حتى بسبب مخالفة مرورية.

ولفتت إلى أن التفرقة امتدت للعلاج والامور الصحية وغير صحيح بأن ابناء الكويتية الاجانب يتمتعون بكافة الخدمات الصحية اسوة أبناء الكويتي مشددة على ضرورة تعديل قانون الجنسية الكويتي اسوة بدول عربية عديدة قامت بمنح ابناء مواطناتها الاجانب الجنسية كالعراق وتونس والجزائر والمغرب وغيرها مختتمة حديثها بالقول ان الكويتية غريبة في وطنها لما تعانيه من اجحاف في حقها.

فجوة وإجحاف

بدورها تحدثت الباحثة المختصة في القضايا النسائية العنود الشارخ عن وضع المواطنات المتزوجات من غير مواطنين لافتة الى أن هناك هواجس ومخاوف اجتماعية مقلقة من زعزعة الهوية الكويتية من قبل البعض حيال تجنيس ابناء الكويتيات غير الكويتيين مبينة انه خلال تكليفها من قبل الامانة العامة للتخطيط وايضا مركز دراسات المرأة بجامعة الكويت بالنظر في اوضاع المواطنات الكويتيات والخليجيات المتزوجات من اجانب وجدت فجوة واجحافا في حقوقها مقارنة بالرجل المتزوج من اجنبية.

واضافت ان اعطاء حقوق المرأة الاجتماعية والانسانية سيصبح مثل حقوقها السياسية التي استمرت لسنوات حتى نالتها لافتة الى ان هناك دولا عربية واسلامية قامت حديثا بتشريع قوانين منحت خلالها الجنسية لأبناء نسائها لذلك لابد ان نخطو خطوتها وهو امر ليس بالصعب والبحرين وهو بلد قريب علينا قام قبل فترة بسيطة بتجنيس ابناء البحرينات المتزوجات من الاجانب.

وبينت ان حالات زواج الكويتية من غير كويتي وصلت إلى عدد 20 الف حالة تقريبا وذلك منذ عام 82 وحتى عام 2013 بالمقابل اعداد الكويتيين المتزوجين من اجنبيات في تصاعد وعلى الرغم من ان الامر متشابه إلا أن الكويتية متزوجة من غير كويتي تعاني معاناة مريرة ولا توجد مساواة بينها وبين الرجل في كثير من الامور.

مستقبل الأسرة

ومن ناحيتها تحدثت الناشطة الحقوقية عذراء الرفاعي عن الجانب الحقوقي لافتة إلى أن الكثير من النساء حائرات أمام مستقبل ابنائهن غير الكويتيين بسبب قانون غير عادل واعتبرت أن تمرير جنسية الأم لأبنائها بعد من أهم وأقوى القضايا تأثيرا على مستقبل الأسرة لافتة إلى أن الكثير من الآباء يمررون جنسيتهم لزوجاتهم وأبنائهم لانه حق أصيل يمارسه أي إنسان إلا أنها تقف أمام المرأة فجنسيتها تنحصر عليها فقط دون أبنائها.

.. ويطالب دشتي بالمثول أمام النيابة العامة

قال النائب صالح عاشور انه اذا كانت هناك زيادة في اسعار الكهرباء والماء او بعض الرسوم او الضرائب فيجب ان نتجه الى الشركات والمؤسسات والبنوك والمجمعات التجارية والشركات المدرجة في البورصة ومن ثم نقوم بتقييم التجربة بعد عام وبعدا نستطيع ان نتجه الى المواطن وفرض بعض الزيادات عليه.

وقال عاشور ان المواطن وحتى المقيم اذا وجد جدية في اداء الحكومة في اخذ الزيادات والرسوم من جميع الجهات في القطاع الخاص والقطاع التجاري فهو يبادر من نفسه ويقبل مثل هذه الزيادات مشيرا الى انه اذا بدأنا من المواطن فإن هذا خطأ سياسي كبير ودائما في الاصلاحات الاقتصادية يجب ان نبدأ من القمة وليس العكس بحيث نبدأ بالزيادات من القاعدة للقمة.

وحول وجود إلقاء قبض على النائب د. عبدالحميد دشتي اوضح عاشور انه لا يوجد القاء قبض عليه بل استدعاء من النيابة العامة للتحقيق في الشكوى وهذا اجراء قانوني وروتيني مضيفا: اعتقد أنه يجب عليه ان يمثل امام النيابة العامة الذي هو جزء من القضاء للتحقيق في التهم الموجهة له مبينا ان وجهة نظره ان جميع التصريحات خارج دولة الكويت وقانون الجزاء الكويتي لا يجرم اذا كانت هناك تصريحات خارج دولة الكويت الا اذا كانت قضية من ضمن قوانين امن الدولة وهذه القضية ليست من ضمنها.

واضاف انه وبالتالي كونه نائبا يمثل الامة يستطيع ان يعود في اي وقت الى البلاد ويتم التحقيق معه في هذه القضية ومن ثم نرى اذا تم تحويلها الى المحكمة او لم يتم تحويلها يجب ان نؤمن بالدستور والاجراءات القانونية واما بعض التصريحات والمطالبات خارج نطاق الدستور والقانون فهي مرفوضة كليا مثل سحب الجنسية والسجن والتعسف وهذه خارج ممارسات الدستور والقانون والعمل السياسي.

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 .

تدني نسب صرف وزارة الكهرباء والماء على بعض مشاريع خطة التنمية

في الحلقة الثامنة عشرة من ملاحظات ديوان المحاسبة على نتائج الفحص والمراجعة الخاصة بتنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 تنشر «الدستور» بيانات الحساب الختامي لوزارة الكهرباء والماء والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظيف وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

وزارة الكهرباء والماء

أورد ديوان المحاسبة أهم بيانات الحساب الختامي والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لهذه البيانات ولحسابات وسجلات وشؤون التوظف للوزارة وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

أولا - بيانات الحساب الختامي:

ويتضح من بيانات الحساب الختامي للوزارة زيادة الايرادات المحصلة للسنة المالية 2015/2014 عن المقدر بما جملته 4.443.522 د.ك وبنسبة 1.8% وزيادة الايرادات المحصلة بالسنة المالية 2015/2014 عن السنتين الماليتين 2013/2012 و2014/2013 وبنسبة 21.9% و23.7% على التوالي.

وبلغ الوفر بالمصروفات الفعلية للسنة المالية 2015/2014 عن المعتمد ما جملته 718.474.325 د.ك وبنسبة 19.0% وانخفاض مصروفات السنة المالية 2015/2014 عن مصروفات السنتين الماليتين 2013/2012 و2014/2013 وبنسبة 22.1% و9.3% على التوالي.

ثانيا- فحص ومراجعة حسابات وسجلات الوزارة:

1 - عدم رد الوزارة على بعض مكاتبات الديوان وتأخرها في الرد على البعض الآخر وعدم تزويده ببعض المستندات دون مبرر بالمخالفة لقانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته. وأفادت الوزارة بأنها ستأخذ بعين الاعتبار توجيهات الديوان في هذا الشأن وذلك من منطلق التزام وحرص الوزارة على تلافي أسباب ملاحظاته وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها.

2 - مآخذ شابت تطبيق الوزارة للقانون رقم (48) لسنة 2005 بشأن خصم مبلغ 2.000 د.ك من مديونية المنتفعين بخدمات الوزارة ومنها:

- قيام الوزارة بتخفيض الديون المستحقة لها بمبالغ جملتها 71.951.985 د.ك نتيجة قيامها بخصم مبلغ 2.000 د.ك كويتي للعديد من المشتركين رغم ان مديونيتهم كانت تقل عن ذلك المبلغ وقت صدور القانون المشار اليه. وأفادت الوزارة بأنه سيتم اضافة المبلغ المذكور الى تقرير المديونية الخاص بالوزارة عن السنة المالية 2015/2014 وتصحيح هذا التقرير وسيتم مراعاة خصم المديونية المخصصة للمستهلكين الحاصلين على الخصم مستقبلا وإدراج المبالغ الدائنة لهم في حساب الديون المستحقة على الحكومة.

- عدم قيام الوزارة باسترداد مبلغ 15.766.000 د.ك قيمة الخصم الذي حصل عليه العديد من المنتفعين بخدماتها وذلك نتيجة عدم التزامهم بسداد الأقساط المستحقة عليهم بالمخالفة لأحكام المادة الثالثة من القانون المشار اليه. وأفادت الوزارة بأنه سيتم إلغاء الخصم للمستهلكين المتقاعسين عن السداد لأكثر من قسط بعد إنذارهم جميعا وإعادة المديونية الى ما كانت عليه قبل إصدار القانون مع احتفاظ الوزارة بحقها في قطع الخدمة عنه في حال عدم التزامه.

- قيام الوزارة بمنح الخصم البالغ 2.000 د.ك لأكثر من سكن للأشخاص المتوفين بالمخالفة لأحكام القانون (48) لسنة 2005 مما أدى الى منح خصم بما جملته 278.000 د.ك دون وجه حق. وأفادت الوزارة بأنه سيتم تطبيق الخصم على منزل واحد فقط للورثة وإعادة ما تم خصمه من مبالغ الى المديونية والالتزام بذلك مستقبلا.

3 - مآخذ تسببت في استمرارية ارتفاع مديونية المنتفعين بخدمات الوزارة عن الكهرباء والماء:

اخفاق الوزارة في انجاز المناقصتين رقمي (65 و88-2010/2009) بشأن العدادات الذكية وعدادات الدفع المسبق التي تم طرحهما لتطوير آليات تحصيل المستحقات لمدة تجاوزت اربع سنوات على الرغم من توافر الاعتمادات المالية اللازمة لذلك الأمر الذي اثر على تفاقم مشكلة تراكم المستحقات. وأفادت الوزارة بأنه سيتم مراعاة التسريع في انجاز مناقصة العدادات الذكية بأسرع وقت حتى يتم الاستفادة منها في تخفيض المديونية وتشغيل ادارة شؤون المستهلكين بأعلى كفاءة ممكنة.

- استمرار الوزارة في عدم تحصيل تأمين الاستهلاك من العديد من المنتفعين بخدماتها بفئتيها الجاهزة والعاملة والبالغ قيمة التأمين المستحق عليهم حتى 2015/3/31 ما جملته 616.932 د.ك بالمخالفة للقرار الوزاري رقم (25) لسنة 1999 الأمر الذي من شأنه تضخيم مستحقات الوزارة حين يتعثر المنتفعون عن السداد. وأفادت الوزارة بأنها ستقوم بوضع آلية جديدة لموضوع التأمينات سيتم من خلالها القضاء نهائيا على وجود عقار من دون سداد التأمينات المستحقة وجار حصر التأمينات اليدوية بالمكاتب الخارجية وسيتم موافاة الديوان بالنتيجة عند الانتهاء منه.

- تراخي الوزارة في تحصيل قيمة النهائيات المعلقة نظام قديم - نظام جديد والتي تعود الى سنوات عدة سابقة ترجع الى عام 2000 والبالغ جملتها 20.593.817 د.ك مما قد يعرضها للضياع والتقادم الزمني بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية. وأفادت الوزارة بأن هناك بعض الديون سيتم تغطيتها من خلال حصر التأمينات اليدوية بالمكاتب الخارجية وسداد ما على المستهلكين من ديون معلقة قديمة أما بخصوص النهائيات الجديدة فسيتم مخاطبة الهيئة العامة للمعلومات المدنية بشأن الوافدين الذين غادروا البلاد نهائيا تمهيدا لمخاطبة وزير المالية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لإسقاط ديونهم وسيتم موافاة الديوان بما ينتهي اليه الأمر في هذا الشأن.

- استمرار تراخي الوزارة في إجراء المطالبات القضائية لتحصيل مستحقاتها من المنتفعين بخدماتها مما أدى الى تدني نسبة هذه المطالبات لإجمالي المستحقات على المنتفعين بخدماتها والتي لم تتجاوز 5.5%.

وأفادت الوزارة بأنه سيتم تفعيل مسألة المطالبات القضائية للديون القديمة أما بخصوص الديون الحديثة فسيتم اتخاذ الوسائل كافة ومنها قطع التيار أوالخدمة عن العقار حتى يتم السداد.

- استمرار الوزارة في عدم اتخاذ اجراءات جادة لتحصيل المبالغ المستحقة عن محاضر اتلاف مرافقها والبالغ ما أمكن حصره منها ما جملته 5.307.713 د.ك طرف شركات متعاقدة مع وزارة الدولة المختلفة على الرغم من إقرار بعضها من لجنة السلامة ببلدية الكويت وبالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية. وأفادت الوزارة بأنها تحرص على بذل أقصى جهد لتحصيل مستحقاتها عن محاضر إتلاف مرافقها وهذا ما يتضح من خلال زيادة نسبة التحصيل من عام لآخر كما تقوم بمخاطبة الوزارات ومؤسسات الدولة الاخرى لتخصم المبالغ المستحقة عن محاضر اتلافها من الشركات المتعاقدة معها وهذا ما قد يستغرق وقتا نظرا لتأخر لجنة السلامة في إقرار تلك المبالغ.

4 - مآخذ شابت النظام الآلي لشؤون المستهلكين الخاص بحسابات المنتفعين بخدمات الوزارة ومن تلك المآخذ:

التتمة ص10

مآخذ شابت قراءة عدادات المنتفعين بخدمات وزارة الكهرباء والماء

انخفاض القيمة الإيجارية السنوية لاستغلال مرافق الوزارة في عمل أبراج تقوية لشركات الاتصالات

ملاحظات على النظام الآلي لشؤون المستهلكين الخاص بحسابات المنتفعين بخدمات الوزارة

ضعف إنجازات الوزارة لتنفيذ خطة التنمية للسنة المالية 2015/2014

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

استمرار ارتفاع مديونية المنتفعين بخدمات الوزارة عن الكهرباء والماء

أبراج المياه

تتمة المنشور ص09

- قابلية النظام الآلي لشؤون المستهلكين لإظهار أرصدة المتنفعين بالقيمة السالبة وهوما يتنافى محاسبيا مع طبيعة حساب الديون المستحقة للحكومة.
- عدم إعداد النظام الآلي بطريقة لا تسمح بتعديل التقارير التي يتم انجازها واعتمادها وتم اصدارها بالفعل الامر الذي يمكن معه تعديل أي بيانات أكثر من مرة لنفس الفترة.
- ضعف الرقابة الداخلية على النظام تمثل في عدم وجود ترابط وتنسيق بين قسم شؤون المستهلكين وقسم الحسابات.
- انفصال التقارير النهائية لمديونيات المنتفعين بخدمات الوزارة عن المفردات المكونة لها ترتب عليه قيام الوزارة بإفادة الديوان بأكثر من بيان لنفس التقرير وبأرقام مختلفة.
- عدم إقفال السنة المالية للنظام الآلي لشؤون المستهلكين في 31 مارس من كل عام ما يسبب تداخل الفترات وما ينتج عنها من تداخل نتائج التقارير السنوية.
- عدم توافق النظام الآلي لشؤون المستهلكين مع النظام المحاسبي المستخدم في قيد وتسجيل العمليات المالية بالوزارة (النظم المالية المتكاملة).
- عدم التحديد الجيد لصلاحيات المستخدمين ومستويات استخدامهم وكذا دور الرؤساء والمراقبين لعمليات استخدام النظام.
- عدم السماح لممثلي ديوان المحاسبة في الرقابة والإشراف على استخدام هذا النظام رغم مطالبات الديوان المتكررة في هذا الشأن.
- قيام الوزارة بتخفيض الديون المستحقة للحكومة بقيمة تكاليف ربط العدادات والغرامات وأجور العمالة وهي مبالغ محصلة غير مثبتة كديون بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 1.105.322 د. ك خلال السنوات المالية من 2013/2012 حتى 2015/2014 الأمر الذي أظهر الديون بأقل من قيمها.
- استمرار قبول الوزارات شيكات غير مصدقة سدادا لمستحقاتها يتم رفضها من البنوك المسحوبة عليها لأسباب مختلفة بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 49.909 د. ك بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية.

5 - مآخذ شابت قراءة عدادات المنتفعين بخدمات الوزارة ومن ضمن تلك المآخذ:

- عدم قيام الوزارة بقراءة العديد من عدادات المنتفعين بخدماتها عن الكهرباء والماء وانخفاض النسبة العامة لإصدار الفواتير للمستهلكين الأمر الذي ينعكس سلبا على ديون المنتفعين ومتحصلات الوزارة.
- عدم تحري الدقة لدى قراءة أو إدخال قراءات العديد من عدادات الكهرباء ما نتج عنه تعديل قراءات بقيمة 11.372.380 د. ك وحذف قراءات قيمتها 26.001.604 د. ك خلال الفترة من 2013/2012 حتى 2015/2014 مما قد ينتج عنه ضياع جزء من ايرادات الوزارة.
- التلاعب في استخدام كود الاجبار ووجود ارتباك وأخطاء في عملية إدخال بيانات المستهلكين والبالغ اجماليها خلال السنة المالية 2014/2013 نحو(38701) عملية:
- حرمان الخزانة من تحقيق ايرادات مقابل استهلاك الكهرباء والماء للعديد من المرافق السكنية بسبب عدم وجود عدادات لاحتساب قيمة الاستهلاك بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية.
- استمرار بقاء (11751) عداد كهرباء ومياه معطلا دون قيام الوزارة باستبدالها أواصلاحها الأمر الذي ترتب عليه عدم الدقة في احتساب قيمة مستحقات الوزارة لدى المنتفعين بخدماتها باستخدام متوسط الاستهلاك كآلية لحساب مستحقاتها.
- استمرار الوزارة بتوصيل التيار الكهربائي المؤقت للمجمع السكني بأحد الأندية الرياضية لمدة تقارب (6) سنوات دون تعديل الوضع القائم وفق الاجراءات السليمة والصحيحة المتبعة بالوزارة.

6 - انخفاض القيمة الإيجارية السنوية التي تم التعاقد عليها لاستغلال مرافق الوزارة في عمل ابراج تقوية لشركات الاتصالات مقارنة بالقيمة الايجارية السوقية السائدة بفارق يصل الى 108.000 د.ك سنويا.

7 - ضعف الإنجازات التي قامت بها الوزارة لتنفيذ خطة التنمية للسنة المالية 2015/2014 ومنها:

- نقل الاعتمادات المخصصة لبعض المشاريع بالخطة الخاصة بالسنة المالية 2015/2014 بالكامل لتعزيز اعتمادات اخرى مما يشير الى تخصيص تلك الاعتمادات دون مراعاة القدرة التنفيذية لدى الوزارة.
- تدني نسب الصرف على بعض مشاريع خطة التنمية وعدم صرف أي مبالغ للبعض الآخر ما يترتب عليه تأخر الاستفادة من تلك المشاريع في المواعيد المحددة لها.

8 - عدم اتمام الدراسة الجادة لبعض المشاريع والاتفاقيات الاستشارية وضعف التنسيق المسبق مع الجهات المعنية قبل طرحها في مناقصات العامة مما ادى الى اصدار العديد من الاوامر التغييرية والتمديدات الزمنية وما يستتبع ذلك من آثار.

ومن مظاهر ذلك ما يلي:

- تمديد العقد رقم (وك م/ع ص/3655-2008/2007) بشأن الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية لإنشاء محطة خلط ومعالجة ومختبر للمياه بمنطقة الشويخ بقيمة 4.082.040 د. ك لمدة (940) يوما نتيجة وقوع الوزارة في العديد من المآخذ مما أدى الى تأخر الاستفادة من المشروع في الوقت المحدد.
- تمديد العقد رقم (وك م/ع ص/4196-2011/2010) بشأن إنهاء وانجاز وصيانة عدد (5) خطوط مياه عذبة رئيسية قطر (1600مم) من مجمع مياه ميناء عبدالله (11) وحتى غرب الفنيطيس وقيمته 37.598.359 د.ك بلغ مجموع تمديداته (20) شهرا.
- تمديد العقد رقم (وك م/ع-4088-2012/2011) بشأن تزويد وتمديد كابلات أرضية جهد (132 ك.ف) وكابلات ألياف ضوئية مع ملحقاتها بمنطقة صباح الأحمد (المرحلة الثانية) وقيمته 14.175.350 د.ك بسبب عدم التنسيق بين اعمال العقد وعقد آخر مما ادى الى تمديد مدة العقد لمدة 24 شهرا وتأخر انجاز المشروع.
- تمديد العقد رقم (وك م/ع ص/4181-2011/2010) بشأن انشاء وصيانة مجمع توزيع مياه بمنطقة ميناء عبدالله وقيمته 72.451.497 د. ك بسبب عدم الدراسة الجيدة لأعمال العقد ما ادى الى اصدار امر التمديد رقم (2) لمدة (13) شهرا وتأخر الاستفادة من اعماله في الوقت المحدد.
- إصدار أمر تغييري بمبلغ 329.430 د. ك على العقد رقم (وك م/ع ص/ 4365-2012/2011) بشأن أعمال إصلاح وتوريد المواد اللازمة للمقطرات أرقام (D3و D2وD1) بمحطة الشويخ نتيجة عدم إتمام الدراسة الجادة لأعمال العقد.
- إصدار أمرين تغييريين بقيمة 374.512 د.ك وأمري تمديد لمدة (175) يوما للعقد رقم (وك م/ع/3886-2009/2008) بشأن تزويد وتركيب محطة تحويل رئيسية بالفنطاس (4300) (3) (Z ك.ف) نتيجة عدم إتمام الدراسة الجيدة لأعمال العقد ما أدى الى تأخر الاستفادة منه في الوقت المحدد.
- إصدار أمر تغييري وأمر تمديد للعقد رقم (وك م/ع/3766) بشأن تزويد وتركيب وحدة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي مع معدات زيادة قلوية المياه المنتجة في محطة الشويخ لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه (30 مليون جالون امبراطوري في اليوم) بقيمة 88.043.621 د. ك بسبب عدم اجراء الدراسات الجادة لأعمال العقد قبل طرحه.
- تمديد العقد رقم (وك م/ع/3581-2007/2006) بشأن تزويد وتركيب محطة تحويل رئيسية الحزام الأخضر (W) جهد (11/132/30 ك.ف) وقيمته 19.414.658 د. ك نتيجة عدم التنسيق الجيد مع بلدية الكويت وذلك للفترة من 2009/4/27 حتى 2009/9/6.
- تمديد العقد رقم (وك م/ع ص/3870-2009/2008) بشأن تزويد وتركيب كابلات أرضية جهد (132 ك.ف) وكابلات قيادة مع ملحقاتها في أماكن متفرقة من دولة الكويت وقيمته 9.720.000 د. ك لمدة (340) يوما وتأخر الاستفادة منه في الوقت المحدد.
- تمديد العقد رقم (وك م/ع/4090-2010/2009) بشأن إنشاء وإنجاز وصيانة (3) خزانات أرضية من

عدم إتمام الدراسة الجادة لبعض المشاريع وضعف التنسيق المسبق مع الجهات المعنية

مخالفات في عقد إنشاء وصيانة مجمع توزيع المياه بمنطقة ميناء عبدالله

عدم التزام الوزارة بتوصيات ديوان المحاسبة بشأن عقد أعمال الخدمات الاستشارية لمشروع توزيع مياه الزور الشمالي

التتمة ص11

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

مآخذ شابت عقد إنشاء وإنجاز وصيانة مجمع توزيع مياه الصبية

محطة الزور الجنوبية

تتمة المنشور ص 10

الخرسانة المسلحة مع الأعمال الملحقة بمنطقة المطلاع العالي (المرحلة الأولى) بقيمة 17.070.775 د.ك لمدة (6) أشهر وتأخر الاستفادة من أعمال المشروع نتيجة لعدة أسباب.

- تمديد لمدة (174) يوما وإصدار أمر تغييري بقيمة 242.226 د.ك للعقد رقم (وك م/ع ص/3885/2008/2009) بشأن تزويد وتركب محطة تحويل رئيسية بالصليبية (3400) (Z ك.ف) بقيمة 42.340.668 د. ك نتيجة عدم إتمام الدراسة الجيدة لأعمال العقد.

- تمديد العقد رقم (وك م/3888-2008/2009) بشأن تزويد وتركيب خطوط هوائية ذات جهد فائق بقيمة 69.492.024 د. ك نتيجة عدم إتمام الدراسة والتنسيق الجيد لأعمال العقد قبل طرحه في مناقصة عامة ما أدى الى تمديد مدته (249) يوما وتأخر الاستفادة منه في الوقت المحدد.

- عدم إتمام الدراسة الجيدة لأعمال العقد رقم (وك م/ع/3887-2009/20058) بشأن تزويد محطة تحويل رئيسية بالجابرية ((Z 004)/003 ك.ف) وقيمته 34.634.632 د.ك الامر الذي ادى الى إصدار امرين تغييريين وتمديد مدة العقد (319) يوما وتأخر الاستفادة من اعمال العقد.

- تمديد مدة تنفيذ العقد رقم (وك م/ع/4060-2009-2010) بشأن استبدال قواطع الجهد المنخفض بمحطة الشعيبة الجنوبية لتوليد القوى وتقطير المياة وقيمته 558.762 د.ك (12) شهرا نتيجة عدم الدراسة الجيدة لأعماله ما ادى الى تأخر الاستفادة من المشروع في الوقت المحدد.

9 - مآخذ شابت العقد رقم (وك م/ع ص/4196-2010-2011) بشأن إنشاء وإنجاز وصيانة عدد (5) خطوط مياه عذبة رئيسية قطر (1600 مم) من مجمع مياه ميناء عبدالله (11) وحتى غرب الفنيطيس وقيمته 37.598.359 د. ك ومن بين تلك المآخذ:

- عدم فرض غرامة التأخير البالغة 3.759.836 د. ك للتأخر في انجاز اعمال العقد عن الفترة من 2014/2/1 حتى 2015/3/31 بالمخالفة للمادة (1/47) من الشروط العامة للعقود.

- تكليف مقاول العقد بتنفيذ اعمال بلغت قيمتها 2.752.711 د. ك من دون إصدار أمر تغييري بالإضافة وعدم الحصول على الموافقة المسبقة لكل من ديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية بالمخالفة لقانون انشائهما رقمي (30) و(37) لسنة 1964.

10 - عدم فرض غرامة التأخير البالغة 879.253 د. ك على مقاول العقد رقم (وك م/ع ص/3715-2008/2007) بشأن إنشاء وإنجاز وصيانة خط مياه رئيسي قطر (1200مم) من حديد الدكتايل يمتد من محطة تقطير مياه الدوحة الغربية حتى مجمع تخزين وتوزيع المياه بالدوحة وقيمته 8.792.532 د.ك عن الفترة من 2009/7/31 حتى 2015/3/31 بالمخالفة للمادة (1/47) من الشروط العامة للعقود.

11 - مآخذ شابت أعمال العقد رقم (وك م/ع ص/4181-2010-2011) بشأن إنشاء وصيانة مجمع توزيع مياه بمنطقة ميناء عبدالله وقيمته 72.451.497 د. ك ومن بين المآخذ:

- إصدار الوزارة أمر تمديد العقد رغم عدم موافقة لجنة المناقصات المركزية عليه لانتهاء مدة سريانه بتاريخ 2013/11/8.

- عدم خصم غرامة التأخير عن الفترة من 2014/12/9 حتى 2015/3/31والبالغ قيمتها 5.796.120 د. ك بالمخالفة للمادة (1/47) من الشروط العامة للعقود.

12 - مآخذ شابت تنفيذ العقد رقم (وك م/ع/3780/2008/2009) بشأن استبدال شبكتي المياه العذبة وقليلة الملوحة من أسبست إلى حديد دكتايل بمنطقة شرق حولي ومن بين تلك المآخذ:

- تراخي الوزارة في اصدار قرار سحب الاعمال لمدة بلغت (26) شهرا على الرغم من ان الشركة المنفذة لم تقدم أي بادرة تفيد بأنها ستتمكن من إنهاء اعمال العقد في التاريخ المحدد أوبعد انتهاد العقد.

- استحقاق غرامة تأخير بلغت قيمتها 70.187 د. ك طرف الشركة المنفذة لأعمال العقد وعدم قيام الوزارة بفرضها بسبب تأخرها وسحب الاعمال منها بالمخالفة للمادة (47-1) من الشروط الحقوقية والمادة السابعة من العقد.

- عدم قيام الوزارة بإثبات المبالغ المستحقة على المقاول عن فروق الاسعار والمصاريف الادارية بحساب الديون المستحقة للحكومة واتخاذ اللازم نحو تحصيلها والبالغ قيمتها 990.203 د. ك نتيجة إعادة طرح الاعمال غير المنفذة بالمخالفة للبند رقم (63-2) من الشروط الحقوقية.

13 - عدم فرض غرامة التأخير بحدها الأقصى البالغة 3.389.989 د.ك عن الفترة من 2011/11/2 حتى 2012/7/30 على مقاول العقد رقم (وك م/ع/3720-2007/2008) بشأن إنشاء وإنجاز وصيانة عدد (8) خزانات أرضية من الخرسانة المسلحة للمياه العذبة سعة كل منها (55) مليون جالون امبراطوري والاعمال الملحقة بجمع تخزين وتوزيع المياه بالزور الشمالي وقيمته 23.551.012 د. ك ومن بينها:

- عدم فرض غرامة التأخير على المقاول بحدها الاقصى البالغة ما قيمته 2.307.733 د. ك عن الفترة من 2011/7/12 وحتى 2013/7/4 وهوتسلم كامل اعمال العقد.

- تمديد مدة العقد للفترة من 2011/1/12 حتى 2011/7/12 لعدم توفير الوزارة للمياه اللازمة لإجراء الفحوص لأعمال العقد ما ادى الى تأخر الاستفادة من اعمال العقد.

16 - عدم تقيد الوزارة بأحكام المادتين رقمي (13و14) من قانون انشاء ديوان المحاسبة رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته لعدم التزامها بتوصياته على العقد رقم (وك م/ع/4316-2011/2012) بشأن اعمال الخدمات الاستشارية على مشروع توزيع مياه الزور الشمالي وقيمته 2.970.047 د. ك والمتمثلة في ضرورة مراعاة التحقيق مع المسؤول عن التأخير في أعمال العقدين رقمي (وك م/4181 و4196) وتحميله كافة النفقات المترتبة على ذلك.

17 - عدم فرض غرامة التأخير بحدها الاقصى على مقاول العقد رقم (وك م/ع/4410) بشأن تزويد وتركيب عدد (8) محطات تحويل رئيسية (132/11ك ف) بمشروع مدينة صباح الأحمد السكنية وقيمته 21.278.000 د.ك البالغة 2.127.800 د.ك عن الفترة من 2013/11/25 وحتى 2015/5/8 بالمخالفة للمادة رقم (1/47) من الشروط العامة للعقود.

18 - قيام الوزارة بالتسلم الابتدائي للأعمال قبل تشغيل المحطة ما ادى الى عدم الاستفادة من كامل مدة الصيانة التعاقدية بالمخالفة للمادة (53/2) من الشروط العامة للعقد رقم (وك م/ع/3581-2006/2007) بشأن تزويد وتركيب محطة تحويل رئيسية الحزام الاخضر (W) جهد (132/30/11 ك.ف) وقيمته 19.414.658 د. ك.

19 - عدم قيام الوزارة بفرض غرامة تأخير بلغت قيمتها 5.212.878 دينارا كويتيا على مقاول العقد رقم (4333-2011/2012) بشأن

التتمة ص12

الوزارة لم تقم بخصم 5% من الشركة المنفذة لأعمال تزويد وتركيب محطة تحويل رئيسية في الفنطاس

عدم فرض غرامة تأخير على مقاول عقد تزويد وتركيب 8 محطات تحويل رئيسية بمشروع مدينة صباح الأحمد السكنية

ملاحظات على تنفيذ العقد الخاص بقراءة عدادات استهلاك الكهرباء في الجهراء والفروانية والأحمدي

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

مخالفات في عملية طرح مناقصتي العدادات الذكية وعدادات الدفع المسبق

تتمة المنشور ص 11

اعمال انشاء وانجاز وصيانة مجمع توزيع المياه العذبة بالزور بقيمة 52.128.778 دينارا كويتيا لتأخره بتنفيذ الأعمال بالمخالفة للمادة الثامنة من شروط العقد.

20 - مآخذ شابت تنفيذ اعمال العقد رقم (4689-2014/2013) بشأن اعمال قراءة عدادات استهلاك الكهرباء والماء بمحافظات (الجهراء - الفروانية - الاحمدي) بقيمة 2.159.059 دينارا كويتيا ومن بينها:

- عدم قيام الوزارة بفرض الغرامات المنصوص عليها بالبند رقم (9-5) من شروط العقد بلغت جملتها 249.360 دينارا كويتيا والمتمثلة في عدم توفير العمالة المطلوبة وفقا لشروط العقد ما كان يتوجب معه فرض غرامة بلغت قيمتها 131.665 دينارا كويتيا وعدم التزام الشركة بتوفير اجهزة قراءة مع اشتراكات الانترنت المطلوبة ضمن شروط العقد ما كان يتوجب معه فرض غرامة بلغت قيمتها 77.640 دينارا كويتيا وعدم قيام الوزارة بفرض الغرامات الخاصة بغياب السيارات المنصوص عليها بشروط العقد بلغت قيمتها 4.750 دينارا كويتيا وعدم تحقيق الشركة لنسبة الانجاز المطلوبة وادخال بيانات المستهلكين وتوزيع الاشعارات وفقا للشروط الفنية للعقد مما كان يتوجب معه فرض غرامة بلغت قيمتها 35.305 دنانير كويتية.

- عدم قيام الوزارة باثبات المبالغ المستحقة على الشركة كمصاريف ادارية بحساب الديون المستحقة للحكومة والتي سوف تتحملها الوزارة نتيجة اعادة طرح ما لم يتم تنفيذه من اعمال العقد على الشركة المسحوب منها والبالغ قيمتها 215.906 دنانير كويتية لمتابعتها واتخاذ ما يلزم نحوتحصيلها بالمخالفة 2/36 من الشروط الحقوقية.

21 - مآخذ شابت العقد رقم 2859 بشأن انشاء وانجاز وصيانة مجمع توزيع مياه الصبية والاعمال الملحقة (c1) المرحلة الأولى ومن بين تلك المآخذ:

- اعفاء الشركة المنفذة للاعمال من غرامة التأخير المستحقة عليها والبالغة 1.431.511 دينارا كويتيا دون سند من القانون على الرغم من تأخرها في التنفيذ لمدة تقارب الثلاث سنوات بالمخالفة للمادة الثامنة من العقد.

- عدم قيام الوزارة بعرض التسوية التي تمت على اعمال العقد على ديوان المحاسبة وادارة الفتوى والتشريع بالمخالفة للمادتين (13 و14) من قانون 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة والمادة 5 من المرسوم الاميري رقم 12 لسنة 1960.

22 - عدم اتمام الدراسة قبل قيام الوزارة بطرح اعمال العقد رقم 4690 بشأن تزويد وتركيب عدد 8 محطات تحويل الرئيسية شمال الصليبيخات وصباح السالم وكاظمة ترتب عليه قيام الوزارة بتغيير عدد 5 مواقع لمحطات التحويل اثناء التنفيذ.

23 - مآخذ شابت اعمال العقد رقم 4567 بشأن تصميم وتوريد وتركيب وحدة لمعالجة المياه المقطرة بمحطة الدوحة الشرقية لتوليد القوى الكهربائية وتوليد المياه ومن بينها:

- عدم قيام الوزارة باستخدام حقها في فسخ العقد وتنفيذ الاعمال على حساب الشركة بالمخالفة للبندين (3-12-2) و(3-12-4) من الشروط الخاصة بالمناقصة والبند (63-1) من الشروط الحقوقية على الرغم من قيام الشركة بتنفيذ اي اعمال حتى تاريخ انتهاء العقد.

- عدم قيام الوزارة بتوقيع غرامة التأخير المستحقة على الشركة بنسبة 10.0 % من قيمة العقد والبالغ قيمتها 95.720 دينارا كويتيا وقيدها كديون طرف الشركة على الرغم من انتهاء المدة الاصلية ومدة التمديد للعقد بالمخالفة للمادة السابعة من العقد.

- عدم قيام الوزارة بمصادرة قيمة كفالة الدفعة المقدمة على الرغم من انتهاء فترة العقد الاصلية دون ان يتم صرف اي دفعة اخرى باستثناء تلك الدفعة الامر الذي منح الشركة تسهيلات ائتمانية لمدة تزيد على 18 شهرا دون الاستفادة منها.

24 - عدم قيام الوزارة بخصم 5.0% والبالغ قيمتها 142.500 دينار كويتي من قيمة الاعمال التي تم اسنادها بالامر المباشر للشركة المنفذة لاعمال تزويد وتركيب محطة تحويل رئيسية بالفنطاس (231/w/003 ك ف) بالمخالفة للمادتين 37 و38 من مرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 1955والمعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2008.

25 - مآخذ شابت عملية طرح المناقصتين (65 و88 - 2010/2009) للعدادات الذكية وعدادات الدفع المسبق ومن بين تلك المآخذ:

- مخالفة احكام المادتين رقمي 56 و59 من القانون رقم 37 لسنة 1964 بشأن المناقصات العامة بخصوص توجيه الدعوة للمقاول اكثر من مرة او استدعاء صاحب العطاء التالي في السعر لمفاوضته.

- عدم قيام الوزارة باتخاذ قرارها بشأن المناقصة رقم 88-2010/2009 في الوقت المناسب الامر الذي ترتب عليه ضياع قيمة التأمين الابتدائي البالغة 1.900.000 دينار كويتي على الخزانة العامة بالمخالفة لاحكام المادة 59 من القانون 37 لسنة 1964 بشأن المناقصات العامة.

- اسناد عملية الاعداد للمناقصة رقم (وك م47-2014/2013) لتوريد وتركيب (1000) عداد ذكي الى ادارة التخطيط بالوزارة بدلا من ادارة شؤون المستهلكين بصفتها الادارة المعنية الامر الذي قد يؤثر على تحقيق الاهداف المرجوة من تلك المناقصة.

26 - تخصيص بعض السيارات المستأجرة بموجب العقد رقم (وك م/ع ص/4651-2014/2013) للعديد من الموظفين من دون وجه حق ترتب عليه تحميل المال العام مبالغ مالية يمكن توفيرها بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم 1 لسنة 1994 بشأن تنظيم استخدام المركبات الحكومية والمادة رقم 19 من المرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

27 - القصور في اجراءات طلبات الاعادة للكيبل الى ادارة المخازن (مخزن المواد الخارجية عن نطاق الاستخدام) في صبحان مما قد يؤدي الى اهدار المال العام.

28 - تعرض ممتلكات الوزارة من المحطات والخطوط الكهربائية للعديد من السرقات على يد بعض العابثين الامر الذي حمل الخزانة العامة بأعباء مالية كبيرة بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 7.238.209 دنانير كويتية وكذلك حدوث انقطاعات متكررة في الشبكة وذلك نتيجة عدم وضع خطة فعالة للحفاظ على الممتلكات والحد من السرقات.

29 - تقاعس الادارة القانونية في متابعة قضايا الوزارة المتعلقة بالسرقات الامر الذي قد يؤدي الى تكرار عمليات السرقة بالرغم من قيام المسؤولين بقطاع شبكات التوزيع والنقل بمخاطبة الادارة القانونية لمتابعة جميع قضايا السرقات.

30 - ظهور العديد من الارصدة المقيدة بحساب العهد - مبالغ تحت التحصيل والمدورة منذ عدة سنوات مالية والبالغة 166.142 دينارا كويتيا دون تحصيل بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية.

ثالثا - ملاحظات شؤون التوظف:

1 - قيام الوزارة بصرف مكافآت مالية شهرية للعاملين بقطاع شؤون المستهلكين بالمخالفة لكتاب ديوان الخدمة المدنية رقم (م.خ.م/2002/19/1589) بشأن منح المهندسين شاغلي الوظائف ذات الطابع الهندسي الكويتيين العاملين في محطات القوى الكهربائية وقطاع التشغيل والطوارئ بالوزارة مكافآت مالية شهرية الامر الذي أدى الى صرف مبالغ دون وجه حق بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 1.046.034 دينارا كويتيا.

2 - قيام الوزارة بصرف مكافأة شهرية بصفة شخصية لبعض العاملين بمكتب الوزير وذلك بالمخالفة لكتاب ديوان الخدمة المدنية رقم 21195 المؤرخ 2009/8/13 الامر الذي ادى الى صرف مبالغ دون وجه حق بلغ ما امكن حصره منها ما جملته 19.050 دينارا كويتيا.

التتمة ص13

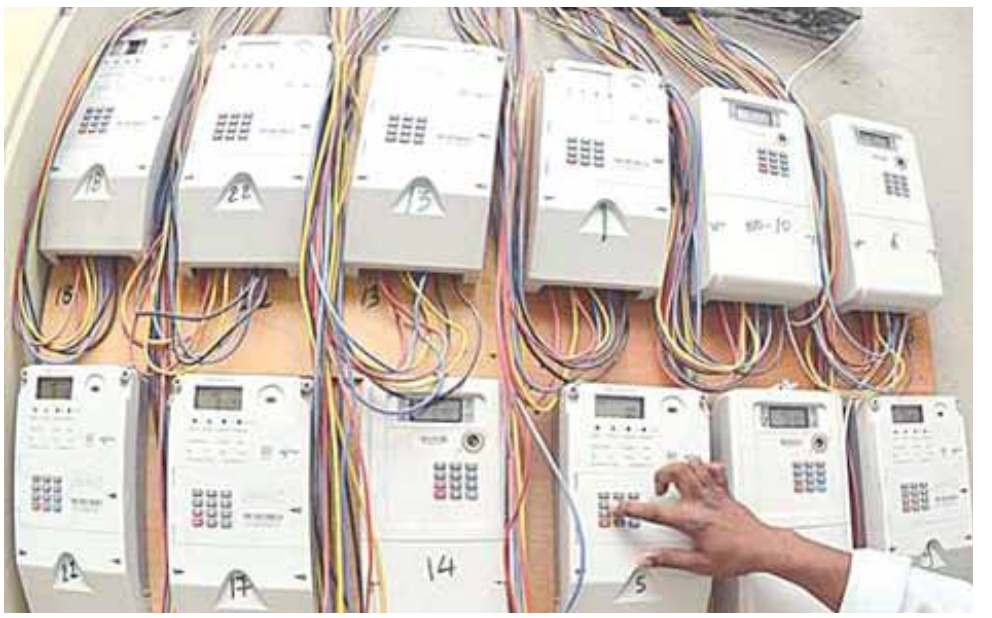

العدادات الذكية

إهدار للمال العام جراء القصور في إجراءات طلبات إعادة الكيبل إلى إدارة المخازن

تحميل الخزانة العامة بأعباء مالية نتيجة تعرض ممتلكات الوزارة من محطات وخطوط كهربائية للسرقة

صرف مكافآت مالية شهرية للعاملين بقطاع شؤون المستهلكين المخالفة لقرار الخدمة المدنية

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

تقاعس الإدارة القانونية بالوزارة في متابعة القضايا المتعلقة بالسرقات

تتمة المنشور ص12

3 - عدم التزام الوزارة بأحكام قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته بشأن منح بدل موقع الامر الذي ادى الى صرف مبالغ دون وجه حق بلغ اجمالي ما امكن حصره منها ما جملته 752.401 دينار كويتي.

رابعا - ملاحظات الرقابة المسبقة:

1 - عدم التقيد بأحكام المادتين (13 و14) من القانون رقم (30) لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة وتعديلاته لارتباط الوزارة بعدد (3) عقود بقيمة 5.591.567 د. ك قبل العرض على الديوان.

2 - الوفورات المالية التي تحققت نتيجة الرقابة المسبقة والفنية.

اسفرت اعمال الرقابة المسبقة لدى دراسة (8) موضوعات عن تحقيق وفورات مباشرة للخزانة العامة بلغت قيمتها 2.246.776 د.ك منها مبلغ 8.813 د. ك عن أخطاء حسابية ومبلغ 2.237.963 د. ك عن الدراسة بالديوان.

3 - رد أوراق بعض الموضوعات.

تم خلال السنة المالية 2015/2014 رد أوراق عدد (81) موضوعا للوزارة وبعود بعض اسباب ذلك لعدم تقيد الوزارة بتعميم ديوان المحاسبة رقم (9) لسنة 2010 بشأن التقيد بدليل إعداد أوراق المناقصات ومشروعات العقود والارتباطات والاتفاقات الخاضعة للرقابة المسبقة قبل عرضها عليه.

4 - ملاحظات وتوجيهات ذات أهمية خاصة.

- الموافقة على المناقصة (وك م/16-2014/2013) اعمال الصيانة السنوية لمعدات التكييف والتهوية والتدفئة بمحطة الشعيبة الجنوبية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه شريطة ألا يتم تكرار أوامر العمل الخاصة بأعمال العمرات والصيانات الجذرية الواردة في جدول الاسعار للسنوات الثلاث لذات الجهاز او المعدة إلا طبقا لعدد ساعات التشغيل حسب توصيات الشركة الصانعة للمعدة اوعند الحاجة القصوى طبقا لحالة ومتطلبات ادامة الجهاز والمعدة وذلك بعد انتهاء فترة الضمان المنصوص عليها بالمستندات للقطع المستبدلة للاجهزة والمعدات بالمحطة وان تكون المحاسبة على المنفذ الفعلي لكل سنة على حدة طبقا لأوامر العمل الصادرة وان يتم استخدام المبالغ الاحتياطية في أضيق الحدود والتزام المناقص بأن تكون مدة الضمان والكفالة لجميع اعمال الصيانة سواء الشاملة والجزئية والعمرات واعمال التوريدات الجديدة طبقا لتوصيات الشركات المصنعة.

- الموافقة على المناقصة (وك م/86-2014/2013) خدمات التشغيل والصيانة لوحدات التوربينات الغازية ذات الدورة المفتوحة لمحطة (2) من محطة الصبية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه شريطة التزام الوزارة بما جاء بردها الاول (2/ج) بتاريخ 2015/2/15 بشأن محاسبة المقاول بناء على الاعمال الفعلية التي يقوم بها وتقديم الشركة المزمع التعاقد معها تحليلا تفصيليا تقبله الوزارة لمبلغ 3.275.005 د. ك الخاص بالبند رقم (1و2و3و5) وكذلك لمبلغ 1.750.000 د. ك الخاص بالبند رقم (5و2و3و5) عن هذين البندين والتزام الشركة الموصى بالترسية عليها بتقديم اتفاقية برامج الصيانة (LTSA) مع الشركة المصنعة قبل توقيع العقد مع ضرورة التزامها ببنود تلك الاتفاقية حسب اشتراطات الشركة المصنعة طوال مدة العقد وان يكون تحليل اسعار قطع الغيار المقدم من الشركة الموصى بالترسية عليها والواردة لديوان المحاسبة بتاريخ 2015/2/15 جزءا لا يتجزأ من مستندات التعاقد وألا يتم تسليم المحطة الى المقاول الجديد بالموضوع محل البحث إلا بعد تسلم الوزارة للمحطة من المقاول الحالي بالعقد الأصلي لإنشاء المحطة وإصدار شهادة التسلم النهائي للعقد وبعد التحقق من انه قد اتم جميع التزاماته التعاقدية.

5 - عدم الموافقة على بعض الموضوعات.

- عدم الموافقة على التسوية النهائية لأعمال العقد للمناقصة (وط/ك م/ع-3572/2006-2007) توريد وتشغيل وصيانة مولدات توربينات غازية بموقع محطة الشويخ لتوريد القوى الكهربائية وتقطير المياه لعدة اسباب منها عدم وجود ما يثبت ان الغاز المستخدم اثناء مرحلة التشغيل تختلف مواصفاته عن مواصفات الغاز الذي تم تزويد المقاول به عند توقيع العقد ولا توجد ردود من مؤسسة البترول الكويتية على كتب وزارة الكهرباء تثبت ذلك وعدم تقديم الوزارة ما يثبت ان اعمال الاصلاح والاستبدال تمت كنتيجة مباشرة عن تغيير مواصفات الغاز الوارد للمحطة وان الوزارة لم تقدم ما يفيد بتحمل المقاول أي تكلفة للإصلاح ناتجة عن سوء الصيانة حسبما ورد في تقرير هيئة التفتيش المستشار بل تحملت الوزارة تكلفة الاصلاح كاملة.

- عدم الموافقة على المناقصة (وك م/30-2013/2012) اعمال تحديث اجهزة التحكم لمقطرات المرحلة الثانية في محطة الدوحة الغربية لتوليد القوى الكهربائية وتقطير المياه لعدة اسباب من بينها:

ان العطاء الاصلي للمناقص الموصى بالترسية عليه غير مطابق للمواصفات الفنية المطلوبة في المناقصة موضوع البحث وبعد استفسارات الوزارة قام المناقص بتقديم اجهزة بديلة لمجموعة من الاجهزة المطلوبة (اجهزة القياس) بحيث اصبح عطاؤه مطابقا للمواصفات المطلوبة بالمناقصة وان الوزارة لم تقم بدراسة باقي العطاءات المتقدمة للتحقق من وجود عطاء مطابق للشروط والمواصفات التي تم بناء عليها طرح وثائق المناقصة.

6 - عدم التزام الوزارة بالدراسة والتوصية لعدد (91) موضوعا خلال المدة المحددة لها من لجنة المناقصات المركزية عملا بنص المادة (38) من القانون رقم (37) لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة.

7 - طول مدة بقاء عدد (58) موضوعا بالوزارة بعد صدور قرار لجنة المناقصات المركزية بالترسية وقبل عرضها على الديوان الامر الذي يستلزم دراسة الاجراءات والسياسات الادارية المتبعة داخل الوزارة.

خامسا - المخالفات المالية:

- عدم الحصول على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة قبل الارتباط وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين (13 و14) من قانون انشاء الديوان رقم (30) لسنة 1964 وتعديلاته الامر الذي يشكل مخالفة مالية طبقا للبند (6) من المادة (52) من ذات القانون وذلك في الموضوعات التالية:

- المخالفة المالية رقم (85-2015/2014) بشأن العقد رقم (وك م/ع/4316-2013/2012) اعمال الخدمات الاستشارية على مشروع توزيع مياه الزور الشمالي.

- المخالفة المالية رقم (93-2015/2014) بشأن الأمر التغييري على العقد رقم (وك م/4354-2012/2011) تزويد وتمديد كيبلات ارضية جهد (400 ك.ف) معزولة بمادة (XLPE) وكيبلات ألياف ضوئية مع ملحقاتها في منطقة شرق القرين مقاول.

- المخالفة المالية رقم (101-2015/2014) بشأن العقد رقم (وك م/ع/3766-2008/2007) تزويد وتركيب وحدة لتحلية مياه البحر بالتناضح العكسي مع معدات زيادة قلوية المياه المنتجة في محطة الشويخ لتوريد القوى الكهربائية وتقطير المياه (30) مليون جالون امبراطوري في اليوم.

محطة الدوحة الشرقية

ظهور أرصدة مقيدة كمبالغ تحت التحصيل منذ سنوات عدة من دون تحصيل

عدم التزام الوزارة بقرار مجلس الخدمة المدنية وتعديلاته بشأن منح بدل موقع

ملاحظات على عقد تصميم وتوريد وتركيب وحدة معالجة المياه المقطرة بمحطة الدوحة الشرقية

تكريم قيادات شبابية كويتية في اجتماع وزراء الشباب والرياضة في دول مجلس التعاون الخليجي

الحمود: الكويت تقترح جائزة للتميز الخليجي ومشروعا شبابيا تطوعيا

الشيخ سلمان الحمود خلال مشاركته في اجتماع وزراء الشباب والرياضة الخليجيين بالرياض

قال وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان الاجتماع الـ 30 لوزراء الشباب والرياضة في دول مجلس التعاون الخليجي بحث مقترحات كويتية لتطوير العمل الشبابي والتطوعي والاستفادة من تجربتها الناجحة على مدى سبع سنوات من انشائها وزارة تعنى بالشباب.

وأشار الى ان من بين هذه المقترحات التي قدمتها الكويت جائزة للتميز والابداع الخليجي وتنفيذ مشروع شبابي تطوعي خليجي مشترك باسم شباب دول مجلس التعاون خلال هذا العام جاء ذلك في تصريح ادلى به الشيخ سلمان الحمود لكونا بعد ترؤسه وفد الكويت المشارك في اعمال الاجتماع الـ 30 لوزراء الشباب والرياضة في دول مجلس التعاون الخليجي الذي اختتم اعماله في وقت سابق أمس.

واكد اهتمام دول المجلس الكبير بتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لتعزيز العمل الخليجي المشترك وتشجيع العمل الشبابي والتطوعي.

كما تحدث عن لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بوزراء الشباب للمساهمة بفاعلية في التنمية بدول المجلس.

واكد ان الاجتماع ناقش كذلك العديد من المبادرات المقترحة من دول المجلس من بينها مبادرة قدمتها المملكة العربية السعودية بتأسيس لجنة للاعلام الجديد اضافة الى مناقشة موضوعات تتعلق بتعزيز التعاون الخليجي - الخليجي المشترك من خلال تكثيف اللقاءات الشبابية لزيادة تبادل الخبرات والمعارف.

وثمن تكريم القيادة في المملكة العربية السعودية عددا من القيادات الشبابية والرياضية في دول الخليج العربي التي قدمت عطاءات مميزة لمسيرة العمل والرياضة بدول المجلس حيث قدم لهم نصائح وتوجيهات مهمة وسديدة لتقوية اللحمة الخليجية والارتقاء بالعمل الخليجي المشترك والعمل على تمكين الشباب وكان الاجتماع قد ناقش عددا من الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل الرياضي والشبابي الخليجي المشترك من خلال ادراج المزيد من الفعاليات والبرامج ذات الصلة بهذه المجالات اضافة الى الآليات المناسبة لتنفيذ رؤية خادم الحرمين الشريفين بما يتسق مع هذه الرؤية الشاملة ويجسد اهتمام القادة وحرصهم على تلبية احتياجات أبنائهم الشباب.

كما شهد الحفل تكريم قيادات كويتية في المجال الشبابي وهم د. حمود فليطح الشمري وعبدالله عبدالرسول كما تم تكريم عدد من الشباب المبدعين من الكويت وهم عايشة العبدالله وعبدالعزيز بوقريص.

السكنية تجدد دعوتها للإبلاغ عن أي مشكلات في مشروع الصليبيخات

مؤسسة الرعاية السكنية

جددت المؤسسة العامة للرعاية السكنية دعوتها المواطنين المخصص لهم وحدات سكنية في مشروع شمال غرب الصليبيخات إلى إبلاغها عن أي ملاحظات لمعالجتها على حساب المقاول الرئيسي.

وقال نائب المدير العام لشؤون التنفيذ في المؤسسة علي الحبيل في تصريح صحافي إن المؤسسة تسعى إلى إرضاء المواطن وتسليمه البيت خاليا من الملاحظات مؤكدا جاهزية المؤسسة للتعامل مع أي شكوى ترد إليها من أصحاب بيوت مشروع شمال غرب الصليبيخات وحلها بأسرع وقت ممكن.

وأوضح الحبيل أن الملاحظات في بعض البيوت مثل الخرير وغيره أمر طبيعي مضيفا أن العقد المبرم بين المؤسسة والمقاول يلزم الأخير بإصلاح أي ملاحظة خلال 15 يوما من تاريخ تقديم الشكوى.

وأشار إلى وجود آلية متبعة في تسليم الوحدات السكنية لدى المؤسسة حيث يوقع المواطن على عقد تسلم ابتدائي يفيد بأن الأعمال تمت بشكل كامل وإذا كان لديه بعض الملاحظات يتم معالجتها على الفور موضحا أن هناك ملاحظات ترحل إلى ما بعد تسلم البيوت حتى تظهر ومن ثم يكون التسليم النهائي.

وأكد أن المؤسسة اتخذت العديد من الاجراءات من أجل تفادي أي ملاحظة في المشاريع المستقبلية لها مضيفا أن حق المواطن محفوظ في بنود العقد اذ ان المشروع تحت الكفالة.

وأضاف أن كفالة الأعمال المدنية تنتهي في 11 يوليو المقبل في حين تنتهي كفالة أعمال الكهرباء والصحي والخرير في 11 يوليو 2017 داعيا أصحاب المنازل إلى أن يتقدموا بملاحظاتهم قبل انتهاء هذه التواريخ.

وذكر أن وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر ابل شكل لجنة متخصصة وأسند إليها مهمة مراجعة مشاريع المؤسسة والوقوف على أسباب الملاحظات التي أثيرت أخيرا وتحديد المسؤول عنها بهدف محاسبته.

ومن ناحية اخرى أجرت المؤسسة امس القرعة على الدفعة 34 من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع إن 7 وتشتمل على 346 قسيمة بمساحة 400 متر مربع على المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية حتى 25 أغسطس 2007.

وقالت إنه سيتم اليوم الخميس ويوم الأحد المقبل توزيع بطاقات القرعة للدفعة الأولى من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع إن 7 من توزيعات السنة المالية 2016 - 2017 وتشمل 344 قسيمة بمساحة قدرها 400 متر مربع لكل منها على أصحاب الطلبات الإسكانية حتى 24 أكتوبر 2007.

صندوق النقد: الكويت تواجه تحديات حقيقية في ميزانيتها العامين الحالي والمقبل

قال مدير ادارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي د. مسعود احمد ان الكويت وباقي الدول التي تعتمد على النفط تواجه تحديات حقيقية وعجزا ماليا في ميزانياتها العامة لهذا العام والعام المقبل.

واضاف احمد في تصريح لكونا على هامش حضوره فعاليات اجتماع وزراء المالية العرب واجتماعات الهيئات المالية العربية ان انخفاض اسعار النفط عالميا اثر على اقتصاد الكويت وعلى ايراداتها العامة ما انعكس على ميزانيتها.

واوضح ان الكويت من الدول ذات التاريخ الاقتصادي الطويل في الحصافة المالية مضيفا ان الحكومة الكويتية تعكف حاليا على وضع برامج اصلاحية لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

واكد ان على الكويت معالجة الوضع الحالي من خلال تقنين المصروفات والبحث على مصادر اخرى لتعزيز الايرادات غير النفطية موضحا ان الكويت ستحقق الكثير من المنافع عبر تنويع اقتصادها بعيدا عن النفط مشددا على ان تنوع الاقتصاد مهم جدا في المرحلة المقبلة كونه سيوفر فرص عمل للكويتيين.

وكانت اجتماعات الهيئات المالية العربية انطلقت في المنامة امس الاول بمشاركة الكويت بوفد يرأسه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح ويضم في عضويته عددا من المسؤولين في جهات حكومية عدة.

على هامش حفل تكريم المشاركين في مسابقة البحوث الـ 16

ديوان المحاسبة: ترسيخ الثقافة المهنية في العمل الرقابي

عصام المطيري

لقطة جماعية للمشاركين

أكد ديوان المحاسبة حرصه على ترسيخ الثقافة المهنية المتخصصة للعاملين بهدف تطوير العمل الرقابي إدارة وسلوكا فضلا عن تهيئة البيئة الملائمة للأعمال الرقابية والمحفزة لتطوير وتأهيل العناصر البشرية وصقل مهاراتها.

وقال الوكيل المساعد لقطاع الشؤون الإدارية والمالية في الديوان عصام المطيري في تصريح صحافي امس على هامش حفل تكريم المشاركين في مسابقة البحوث الـ 16 في الديوان إن الأنشطة البحثية أثمرت تأسيس قاعدة من الكفاءات المحاسبية والقانونية والإدارية ذات حصيلة من الدراسات العلمية تدعم الفكر المحاسبي المتخصص والعلوم المساندة له.

وأشاد المطيري بدور الإدارة العليا في دعم المسابقة والحرص على استمرارها والتفاعل معها من خلال الالتقاء بالمشاركين من موظفي الديوان الذين سبقت لهم المشاركة في المسابقة واستطلاع وجهات نظرهم وآرائهم التي تسهم في الارتقاء بالمستوى العام للمسابقة والاستفادة من الخبرات المتراكمة للمشاركين.

يذكر أن ديوان المحاسبة دأب على تنظيم مسابقة البحوث العلمية والتطبيقية منذ عام 1999 على مستوى جميع قطاعاته ومنذ ذلك التاريخ توالت تلك الجهود عاما تلو الآخر لتنظيم المسابقة والاهتمام بتطويرها واستمراريتها.

المؤتمر التربوي يوصي باستحداث إستراتيجيات تدريس متطورة

لقطة جماعية للمشاركين في المؤتمر

أوصى المؤتمر التربوي الـ 42 الذي نظمته جمعية المعلمين تحت شعار مناهجنا التربوية ومتطلبات النهضة بتطوير العملية التربوية ووضع خطة تدريبية تنموية دورية للمعلمين.

وقال رئيس الجمعية وليد الحساوي في كلمة خلال اختتام أعمال المؤتمر أمس إن المشاركين في المؤتمر أوصوا بضرورة استحداث استراتيجيات تدريس حديثة تناسب المراحل الراهنة وتدريب المعلمين على استخدامها.

وأضاف الحساوي أن من أهم تلك الاستراتيجيات العصف الذهني والتعلم النشط وحل المشكلات والتعلم الاستقصائي والقبعات الست لافتا إلى أن المؤتمر أوصى كذلك بمتابعة تطبيق المناهج داخل الفصول من خلال لجان علمية تهدف إلى تجويد تطبيق المناهج.

ودعا المؤتمر إلى تخصيص حصتين أسبوعيا لإقامة الورش التنموية بصورة دورية في المدارس واعداد وسائل تعليمية لكل درس وانشاء بنك معلومات لايداع الابداعات التربوية التقنية وغيرها ليسهل الاستفادة منها وانتشارها إضافة الى تعميم فكرة شرح المناهج عبر قنوات وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة.

وعن عمليات التقويم ذكر الحساوي أن المؤتمر أكد ضرورة الاهتمام بتقويم المتعلم من خلال وسائل مناسبة لقياس ذلك إضافة للحد من الكم الزائد من اختبارات الفترة والاختبارات النهائية وتدريب المعلمين على أدوات القياس والتقييم والتقويم البنائي والنهائي ووضع آلية مناسبة لها.

ولفت الى أن التوصيات شددت على ضرورة اطالة الفترة الزمنية للحصة الدراسية لتطبيق الانشطة المطلوبة وتقييم المتعلم بشكل مناسب وبناء بشرط عدم اطالة اليوم الدراسي وتقليل عدد المتعلمين في الفصل من 20 إلى 15 متعلما ليتمكن المعلم من متابعة الطلبة وتنمية مهاراتهم ومعارفهم.

وأفاد بأن التوصيات أشارت إلى أهمية توفير الوسائل والتقنيات الالكترونية والمكتبية المناسبة للمعلمين والمتعلمين وتوفير البيئة التعليمية الجاذبة والمناسبة للمراحل العمرية اضافة الى اعداد وثائق تربوية تساهم في رسم سياسة تعليمية واضحة.

واضاف أن المؤتمر دعا إلى الاهتمام بوضع أدلة ارشادية للمنهج إلى جانب أدلة المعلم وتبني نهج توثيقي لجميع عمليات التطوير التي طالت المناهج منذ بدايات التعليم حتى الآن.

المواصلات: القطع المبرمج لمن لم يسدد نهاية الجاري

دعت وزارة المواصلات مشتركي الخدمات الهاتفية إلى سداد ما عليهم من مستحقات مالية تفاديا لنظام القطع الآلي المبرمج الذي ستنفذه خلال شهر أبريل الجاري للمتخلفين عن السداد.

وقالت الوزارة في بيان صحافي إن القطع الآلي المبرمج سيسبقه إرسال رسالة تحذيرية أولى في العاشر من أبريل الجاري تليها رسالة تحذيرية ترسل إلى أرقام هواتف اصحاب العلاقة في 17 الجاري.

وأضافت أنها ستقوم في 24 الجاري وعقب بث الرسالة التحذيرية الثانية بقطع الخدمة عن الهواتف التي تخلف أصحابها عن السداد موضحة أن السقف المالي الذي يقوم بناء عليه الحاسب الآلي بإدراج الرقم الهاتفي ضمن قائمة القطع المبرمج هو 50 دينارا للهواتف المنزلية و100 دينار للهواتف التجارية.

وذكرت أن قطع الخدمة آليا سيشمل أرقام الهواتف التي تم الاتفاق على تقسيط مبالغها المستحقة مسبقا وتأخر أصحابها عن تسديد القسط الشهري المستحق إضافة إلى أرقام المتأخرين عن سداد الاشتراكات السنوية مدة ستة أشهر وأكثر لفئتي منازل وتجاري لغير الكويتي وفئة تجاري للكويتيين.

اتفاق كويتي مصري على آليات تنسيقية في التصديقات

اختتمت الدورة الثالثة للجنة القنصلية الكويتية - المصرية اجتماعاتها امس بالاتفاق على عدد من البنود التي تساهم في تعزيز الثقة والتعاون في مسيرة العمل القنصلي المشترك.

وقال مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية الوزير المفوض سامي الحمد لكونا إن المواضيع التي تم الاتفاق عليها مصالح الكويتيين في مصر كتسجيل ممتلكاتهم والاجراءات المتعلقة بالطلبة مثل الاقامة واجراءات الدخول والخروج.

واضاف ان اللجنة شهدت توقيع محضر اجتماع لاعمالها الذي ضم العديد من المواضيع والنقاط ذات العلاقة بمصالح رعايا البلدين ومنها ما يتعلق بالجالية المصرية في الكويت مثل اجراءات الدخول والمغادرة والاقامات والتوظيف وكل ما من شأنه خدمتهم وتنظيم شؤونهم الاجتماعية.

من جانبه قال مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية والمصريين في الخارج هشام النقيب في تصريح مماثل لـ (كونا) إن من أبرز نتائج مباحثات هذه الدورة الاتفاق على انشاء آليات تنسيقية لمعالجة بعض الامور القنصلية في مجالات التصديقات على المستندات وتيسير سرعة انجاز المعاملات الخاصة بالاقامة وسرعة حل المشاكل الخاصة بحالات الاحتجاز وبعض حالات الابعاد.

6 في المئة زيادة حركة الركاب في المطار الشهر الماضي

أظهرت بيانات الإدارة العامة للطيران المدني زيادة حركة الركاب في مطار الكويت الدولي بنسبة 6 في المئة خلال شهر مارس الماضي بإجمالي 868,8 ألف راكب مقابل 820,8 ألف راكب للشهر نفسه عام 2015.

وقالت الإدارة في بيان صحافي امس إن حركة الركاب القادمين بلغت 433,9 ألف شخص في مارس الماضي مقابل 427,7 راكب خلال الشهر نفسه عام 2015 وسجلت حركة الركاب المغادرين 434,9 ألف راكب خلال مارس الماضي مقابل 405 آلاف راكب خلال الشهر نفسه عام 2015.

وأضافت أن إجمالي حركة الطائرات المشغلة من مطار الكويت الدولي وإليه بلغ 8373 رحلة مقارنة بـ 8195 رحلة للشهر نفسه عام 2015 بينما وصل عدد الرحلات التجارية القادمة والمغادرة 7758 رحلة مقارنة بـ 7402 رحلة في مارس 2015.

وعلى صعيد حركة الشحن الجوي ذكرت الإدارة أن اجمالي الحركة في مارس الماضي بلغ حوالي 16,9 مليون كيلوغرام مقارنة بـ 17,2 مليون كيلوغرام في مارس 2015.

وبينت أن حركة الشحن الوارد بلغت 14,4 مليون كيلوغرام مقارنة بـ 13,7 مليون كيلوغرام للشهر نفسه عام 2015 وبلغت حركة الشحن الصادر في مارس الماضي نحو 2,4 مليون كيلوغرام مقارنة بـ 3,4 ملايين كيلوغرام في الفترة نفسها عام 2015

فوز 20 مدرسة بمسابقة الرياضيات حياة

أعلن مركز صباح الاحمد للموهبة والابداع فوز 20 مدرسة ابتدائية ومتوسطة في مسابقة الرياضيات حياة التي تعد ثاني مسابقة يقيمها المركز بالتعاون مع وزارة التربية.

وقال وكيل وزارة التربية د. هيثم الأثري في تصريح صحافي على هامش احتفال المركز بالطلبة الفائزين إن مشروعات الطلبة ابهرت الجميع بذكائها وابداعها.

مؤكدا ان وزارة التربية تشجع هذا النوع من المسابقات لضرورتها في تكوين شخصيات الطلبة واكسابهم مهارات وتقدير ابتكاراتهم.

من جانبه قال عضو مجلس ادارة المركز م. اياد الخرافي ان المدارس المشاركة بالمسابقة التي نظمها المركز على مدار العام الدراسي الحالي بالتعاون مع ادارة توجيه مادة الرياضيات في وزارة التربية بلغت 240 مدرسة.

احتفال مركز صباح الاحمد للموهبة والابداع

من جانبه اكد مدير التخطيط الاستراتيجي في المركز رياض الشرف ان الشراكة مع الوزارة استراتيجية وتهدف إلى تخريج اجيال من الطلاب تمتلك كفاءة عالية.

بدورها قالت الموجه العام لمادة الرياضيات في وزارة التربية بالانابة ايمان المنصور ان هذه المسابقات تعد اسلوبا تعليميا متطورا يهدف الى تعريف الطلاب في المراحل الدراسية المتقدمة بأهمية الرياضيات واستخداماتها في الحياة اليومية بعيدا عن اجواء الدراسة.

من جهته قال مستشار الرياضيات بالمركز د. احمد العنزي ان المسابقة شهدت مشاركة 1300 طالب من 240 مدرسة تم ترشيح 60 منها واختيار افضل 20 مدرسة لتفوز بالمسابقة.

وفاز على مستوى المرحلة الابتدائية عشر مدارس هي عبدالله العصفور للبنين وحمد الخالد بنين واحمد الياسين بنين وفاطمة بنت الحسين بنات واروى بنت الحارث بنات ومحمد اسماعيل الغانم بنين وعين جالوت بنات والعديلية بنات والضلع للبنين وام ملك الانصارية بنات.

وعلى مستوى المرحلة المتوسطة فازت مدارس عمرة الانصارية بنات وعمار بن ياسر بنين والصالحية للبنات وامامة بنت العاص بنات وعبدالله بن الزبير بنين وهالة بنت خويلد بنات والشفاء بنت عوف بنات واسماء بنت ابي بكر بنات والعلاء الخضرمي بنين واميمة بنت عبدالله بنات.

الزراعة: أنواع جديدة من الأشجار تتحمل الظروف البيئية

أكدت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية اهتمامها بزراعة أنواع جديدة من الأشجار ذات القدرة على تحمل الظروف البيئية المحلية بعد إجراء التجارب المختلفة عليها ومنها شجرة الأرجون. وقال مدير الإرشاد الزراعي بالهيئة م. غانم السند إنه تمت زراعة شجرة الأرجون ومتابعتها في المواسم المتعددة وقد ثبت نجاحها وتحملها الظروف القاسية خلال فصل الصيف كذلك انخفاض الحرارة خلال فصل الشتاء.

الصحة العالمية تشيد بدعم الكويت لأنشطتها في سوريا

أشادت منظمة الصحة العالمية بالدعم المالي الذي تقدمه الكويت لأنشطتها في سوريا والذي وصل الى 12.8 مليون دولار أمريكي منذ اندلاع الازمة السورية مؤكدا ان هذا الدعم ساهم في انقاذ حياة ملايين السوريين لاسيما الذين يعانون الامراض المزمنة. وذكرت مندوبة المنظمة في سوريا اليزابيث هوف في بيان صادر عن المنظمة ان المساهمات الكويتية توجهت الى المرضى المصابين بارتفاع نسبة السكر في الجسم والفشل الكلوي والربو والصرع والسرطان والقلب والأوعية الدموية.

وأكدت هوف مساهمة التمويل الكويتي في سد الثغرات الملحة في الحصول على مواد منقذة للحياة مثل الأنسولين وغيرها من الأدوية من خلال القوافل الطبية التي تم تنظيمها مع الهلال الأحمر السوري والمنظمات غير الحكومية المعنية بالرعاية الصحية والطبية.

الكويت الثالثة عالميا في إصابة الأطفال بالسكري

جانب من المعرض المصاحب لاحتفالية معهد دسمان

دشن معهد دسمان لأبحاث السكري بالتعاون مع شركة زين للاتصالات عيادة متنقلة للسكري بهدف التوعية بخطورة المرض.

جاء ذلك على هامش احتفالية المعهد بيوم الصحة العالمي تحت شعار (كافحوا السكري) بحضور المدير العام للمعهد د. قيس الدويري ورئيس مجلس امناء المعهد د. هلال الساير والمدير العام لمعهد الكويت للاختصاصات الطبية د. ابراهيم هادي والرئيس التنفيذي لشركة زين ايمان الروضان.

وقال الدويري في كلمة له بالمناسبة ان الهدف من تسيير العيادة المتنقلة نشر الوعي بين افراد المجتمع وتقديم المشورة والنصائح الصحية اثناء اجراء الفحوص والتحاليل الاولية.

واضاف ان الاحصائيات الخاصة بالكويت تشير الى ان معدل انتشار النوع الثاني بين الفئة العمرية من 20 الى 79 عاما يبلغ 20 في المئة فيما سجلت معدلات الاصابة بالنوع الاول بين الاطفال دون الـ15 عاما نسبة مرتفعة بلغت 37 حالة من بين كل 100 الف نسمة لتحتل الكويت بذلك المركز الثالث عالميا.

وذكر ان المعهد وضع خطة عمل تمثلت بتخصيص العديد من الانشطة والفعاليات بمناسبة يوم الصحة العالمي منها العيادة المتنقلة لتنطلق الى وجهات عدة تشمل الجهات الحكومية والخاصة.

الوفيات

● **علي إبراهيم إسماعيل حسن، 32 عاماً، (شيع)**، رجال: حسينية أحمد عاشور، بنيد القار، تلفون: 99234517، نساء: مبارك الكبير، ق5، ش9، م21

● **نجاة حسن حسين بهمن، 62 عاماً، (شيعت)**، رجال: حسينية السيد علي الموسوي، بنيد القار، تلفون: 99111893، نساء: عصراً فقط، تلفون: 99043961

● **أحمد جاسم عبدالله العزران، 80 عاماً، (شيع)**، رجال: الشعب، ق3، شارع المنامة، م16، تلفون: 22646157، نساء: السلام، ق7، ش701، م16، تلفون: 25215254

● **زينب رضا حسين اليوسفي، أرملة: إسماعيل مندني عبداللطيف، 61 عاماً، (شيعت)**، رجال: الحسينية العترة الطاهرة، الرميثية، ق10، ش أبوحنيفة، (ش101)، م16، تلفون: 55159998 - 51114777، نساء: العديلية، ق1، ش الجهاد، م9، تلفون: 55688222 - 66669241

● **عبدالمحسن حمد الخميس، 78 عاما، (يشيع التاسعة صباح اليوم)**، رجال: الروضة، ق1، ش12، م17، ديوان الخميس، تلفون: 99816168، نساء: النزهة، ق3، ش عبدالرحمن الفارس، م34، تلفون: 99733033 - 22549782

● **فاطمة مطلق سعود صياح العازمي، أرملة: محمد سالم سدحان العازمي، 71 عاماً، (شيعت)**، الرقة، ق4، ش13، م166، تلفون: 99553587 - 99599112 - 99899112

● **زمان أسد محمد إبراهيم، أرملة: عبدالحسين عبدالله الخباز، 80 عاماً، (تشيع بعد صلاة عصر اليوم)**، حسينية الإمام حسين، سلوى، ق1، ش7، م27، تلفون: 99653439 - 99777204 - 99082905

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	04.10
الشروق	05.31
الظهر	11.50
العصر	03.23
المغرب	06.10
العشاء	07.28

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع